الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٢١
الخميس، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول وزير خارجية قطر، معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

السيد آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وأنا على ثقة من أن خبرتكم وتجاربكم السياسية ستساهم في إدارة هذه الدورة بحكمة من أجل إنجاح أعمالها. كما أود أن أشيد بسلفكم سعادة السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، على إدارته الممتازة لأعمال الدورة الحادية والخمسين.

وكذلك أعرب عن تهانئنا لسعادة الأمين العام كوفي عنان على انتخابه أمينا عاما، ونعرب أيضا عن تقديرنا لبرنامجه المتعلق بإصلاح المنظمة الدولية، مع التأكيد على دعمنا التام لأي إجراءات يتخذها في هذا الاتجاه.

يشهد العالم وهو على مشارف قرن جديد سلسلة من الصراعات الداخلية والخارجية تمثل تراجعا كبيرا عن التوقعات المتفائلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وسقوط صراع الأيديولوجيات. لقد كانت التوقعات تبشر بخلق عالم جديد - يتسم بعلاقات متوازنة ومتكافئة بين الدول وذلك من أجل خلق تعاون خلاق بين دولنا وشعوبنا في مختلف المجالات. ويؤسفني أن أقول إن العالم ما زال يواجه مشاكل كبرى، مثل الأزمات السياسية والفقر والجوع والهجرات الكثيفة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وتدفق اللاجئين بسبب الحروب، وتدهور البيئة وتجارة المخدرات وانتشار الجريمة المنظمة.

أمام هذه المتغيرات، ومضي أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة، أصبحت الحاجة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية في هياكلها وعملها بهدف إرساء قواعد ومبادئ نظام دولي جديد يخلو من الكيل بمكيالين، ويمكن من خلاله مواجهة التحديات الجديدة وتحقيق الأهداف التي حددها الميثاق منذ أكثر من خمسين عاما في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتكثيف التعاون الدولي لمنفعة شعوب العالم.

وتحقيقا لذلك، لا بد أن تبدأ عملية الإصلاح من خلال تنشيط دور الجمعية العامة وتمكينها من النهوض

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بواجباتها بطريقة فعالة، تعطي قراراتها الديمقراطية قوة ومصداقية أمام الرأي العام العالمي، وإصلاح مجلس الأمن حتى يستطيع القيام بالدور الذي أنيط به من خلال مركزه الخاص ضمن هيئات الأمم المتحدة كما حدده الميثاق، وهذا الأمر لن يتحقق في نظرنا إلا من خلال اتفاق عام ينظم استخدام حق النقض (الفيتو)، ويجعله مقتصرا على الحالات المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي ما يهدد السلم والأمن الدوليين.

ولكي يعكس مجلس الأمن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة لعالم متغير، لا بد من زيادة أعضائه غير الدائمين ليصبح التمثيل فيه عادلا ومتوازنا، وحتى يصبح قادرا على التعامل مع المعطيات الدولية الجديدة، وتحمل مسؤولياته، من خلال جعله أكثر ديمقراطية باتباع أسلوب التناوب وعدم حصر عضويته في دول معينة، وإتاحة الفرصة أمام جميع الدول للمشاركة في أعماله وتحمل نصيبها من المسؤولية الدولية.

وبالرغم من تفهمنا للآراء الداعية إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين، فإننا نرى أن وجود أعضاء دائمين مع حق النقض وأعضاء دائمين بدون حق النقض وأعضاء غير دائمين يتناقض في الواقع مع مفهوم المساواة بين الدول، والتمثيل الجغرافي والحضاري والمشاركة الدولية، كما يتناقض مع مبدأ ديمقراطية اتخاذ القرارات.

ولكي يتحقق التوازن المطلوب، فإن الحق والعدالة والمساواة والمنطق تدعو إلى زيادة العضوية في مجلس الأمن لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تضم أكبر عدد من سكان العالم ودوله، ولكنها ممثلة في مجلس الأمن بنسبة تقل عن خمسين في المائة. ومن أجل أن يستطيع الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ الإصلاحات التي تقع ضمن صلاحياته لا بد من معالجة الأزمة المالية للأمم المتحدة من خلال وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية، ودفع ما يترتب عليها من التزامات مالية دون إبطاء. وبهذا الصدد نود أن نعرب عن الشكر الجزيل للسيد تيد تيرنر على تبرعه السخي لبعض برامج الأمم المتحدة الإنسانية والذي نأمل أن يكون بداية مشجعة لآخرين مثله.

تكتسب مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين أهمية خاصة، ولهذا يجب أن لا تقتصر الإجراءات التي توصي بها الجمعية العامة أو تلك التي يتخذها مجلس الأمن على حالات ما بعد وقوع النزاعات أو الحروب، بل يجب إعطاء اهتمام أكبر للإجراءات الوقائية المناسبة في الوقت المناسب لاعتقادنا أن اتخاذ الإجراءات المبكرة من قبل المجتمع الدولي هي الطريقة المثلى لتفادي نشوب النزاعات والحروب، والحاجة فيما بعد إلى اتخاذ إجراءات سياسية أو عسكرية لمعالجتها، وفرض حلول مبتورة وغير عادلة في أحيان كثيرة.

تحتل مسألة نزع السلاح دورا أساسيا في بناء دعائم الأمن والسلم الدوليين، وبغية تحقيق هذه الأهداف، نرى أن تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى هو قرار يحتاج للمزيد من الدعم والمؤازرة ليكتسب الصفة العالمية بانضمام جميع الدول إلى هذه المعاهدة. وفي هذا السياق تؤكد دولة قطر على ضرورة انضمام إسرائيل إلى تلك المعاهدة وكذلك وضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة أساسية نحو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق الأمن المتساوي والمتوازن، واستقرار تلك المنطقة الهامة من العالم، وحتى لا تكون هناك معايير مختلفة لسلوك الدول.

ولا يفوتني في هذا الخصوص أن أشير إلى الأهمية الخاصة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأشخاص والتي تم التوصل إليها في أوسلو مؤخرا، والتي ستكون جاهزة للتوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، آملين أن يتم التوقيع عليها من جميع الأعضاء.

لقد شهد العالم تحولات اقتصادية جوهرية تمثلت في انتهاء عهد سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية في الكثير من الدول، وسقوط العديد من الحواجز والقيود على التجارة الدولية والانتقال السهل لرؤوس الأموال والاستثمارات الضخمة على نطاق العالم، بينما يتعرض اقتصاد الكثير من الدول النامية للتدهور، الأمر الذي يتطلب معالجة عاجلة وفعالة من جانب المجتمع الدولي لتمكين هذه الدول من الارتقاء والنهوض بمجتمعاتها من خلال بناء اقتصاد قوي وفعال. وذلك يتطلب ضرورة إعادة النظر في نفقات التسلح، وتوفير تلك النفقات الباهظة بهدف استخدامها في دعم التعليم والصحة ومعالجة الفقر ومشاكل البيئة وتطوير اقتصاديات الدول النامية. هذا أمر لا بد منه لأي نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التكامل والتكافؤ، وقادر على إيجاد الحلول المتوخاة للمشاكل السابق ذكرها. إن مشاكل الفقر والتخلف والحرمان من التعليم والتطبيب هي من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية. وتعاني مجتمعات هذه الدول من انفجار سكاني لا يتناسب مع مواردها، في حين يجري تبديد الثروات على شراء الأسلحة وسباق التسلح،

أو على الكماليات الأمر الذي ينعكس في تفاوت معدلات الاستهلاك لدى الشعوب في الدول الغنية والفقيرة.

هذه المشاكل تفرض علينا أن نكون على إدراك كامل أن حلها يستلزم إعادة النظر في النفقات العسكرية. فلا يخفى على أي شخص مسؤول أنه بينما لا تتجاوز تكاليف البرامج التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، أربعة مليارات وستمائة مليون دولارا سنويا، تبلغ نفقات التسلح التي تصرفها حكومات العالم حوالي ٨٠٠ مليار دولار سنويا، في حين أن هناك أكثر من مليار شخص في العالم يعيشون في حالة فقر مدقع.

أنتقل الآن إلى الوضع في الشرق الأوسط والأزمة التي تمر بها العملية السلمية:

إن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تماطل في تنفيذ الاتفاقيات وتضع العقبات والعراقيل أمام تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وذلك من خلال تقويضها للعملية السلمية ببناء المستوطنات والنكوص عن الاتفاقيات والالتزامات المبرمة مع السلطة الفلسطينية وحصار الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه وعدم احترام الشرعية الدولية مما يولد العنف والعنف المضاد. إن هذه السياسة الإسرائيلية تتناقض مع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن، وبصفة خاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) والتي نصت جميعها على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير المركز القانوني والتركيب الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، لاغية وباطلة وليس لها أية قيمة قانونية، وتتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم في أوقات الحرب. لذلك فإن المجتمع الدولي مطالب بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الامتناع الفوري عن هذه السياسات التي تعرض عملية السلام بكاملها للخطر.

لقد أكد القادة العرب في قمة القاهرة العام الماضي على أن السلام في منطقة الشرق الأوسط هو خيار استراتيجي وعلى أهمية التزام جميع الأطراف بصيغة مدريد الداعية لسلام يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، أي انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة، بما فيها القدس الشرقية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري ومن جنوب لبنان وإلى الحدود المعترف بها دوليا وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقدما ملحوظا في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ابتداء بمؤتمر مدريد مرورا باتفاق أوسلو واتفاقات السلام اللاحقة. ولتعزيز العملية السلمية في الشرق الأوسط، انعقد العديد من المؤتمرات الاقتصادية للمساهمة في دفع عملية السلام من خلال التأكيد على المصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

وفي ذلك الاتجاه تجري الترتيبات لعقد مؤتمر اقتصادي رابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة، عاصمة بلادي، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. وفي هذا الخصوص أود أن أشدد على أن دولة قطر ليس لها أي مصلحة خاصة في استضافتها هذا المؤتمر، وأن حرصها على انعقاده ينبع من الأسباب التالية.

أولا، إننا نؤمن بأن السلام خيار استراتيجي ارتضته الدول العربية منذ مؤتمر مدريد.

ثانيا، إن مثل هذا المؤتمر يعبّر عن رغبتنا في استمرار العملية السلمية، حيث أن فشلها سيكون له انعكاسات خطيرة وتهديد للسلام ليس فقط على الصعيد الإقليمي وإنما على الصعيد العالمي.

ثالثا، لقد مرت منطقتنا على مدى السنوات الماضية بحروب كثيرة كانت آخرها حرب الخليج عام ١٩٩١، مما أخّر التطور الاقتصادي والسياسي في منطقتنا وفرض علينا صرف مبالغ طائلة على التسلح وذلك على حساب التنمية الاجتماعية وتحسين أوضاع شعوبنا.

رابعا، التزمت دولة قطر أمام العالم في قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٩٥ باستضافة القمة الرابعة، والوفاء بهذا الالتزام أمر يتعلق بمصداقيتنا كدولة تحترم التزاماتها.

إن هناك رأيا يطالب بإلغاء هذا المؤتمر نتيجة للسياسة الإسرائيلية الراهنة التي أخلّت بالعهود والاتفاقات وتعاملت مع الشرعية الدولية باستخفاف وحاولت تهميش دور الأمم المتحدة. ومع تفهمنا في قطر لتلك الآراء الداعية لإلغاء المؤتمر كرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي لم تحترم التزاماتها الدولية، إلا أن احترامنا لالتزاماتنا الدولية إيمانا منا بعدم وجوب إعطاء أي دولة حق النقض فيما يتعلق بالعملية السلمية، قررنا استضافة المؤتمر في وقته المحدد. وإذا لم يحقق المؤتمر النجاح والنتائج المرجوة من ورائه فإن حكومة إسرائيل ستكون المسؤولة الوحيدة عن ذلك.

إن دولة قطر ترحب بموقف الولايات المتحدة الذي عبّرت عنه وزيرة خارجيتها خلال لقاءاتنا بها في المملكة العربية السعودية وفي نيويورك وبالتصميم الذي عبّرت عنه في معالجة توقف العملية السلمية في الشرق الأوسط وتأكيدها على مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدم جواز اتخاذ إجراءات أحادية مضرة بالعملية السلمية.

كما تقدر بلادي موقف دول الاتحاد الأوروبي الداعم للعملية السلمية، وكذلك موقف الاتحاد الروسي.

إن دولة قطر تنظر بالكثير من الارتياح والتقدير إلى مواقف الدول الداعمة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، والرافضة للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية التي تعوق مسيرة السلام. وفي الوقت نفسه، تؤكد بلادي أهمية دور الأمم المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعارض أي محاولات لاستبعادها.

إن دولة قطر تشارك شقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في سعيها لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والحيوية للعالم كله. وتبذل دولة قطر جهدا إيجابيا في هذا الإطار يستند على إقامة علاقات طيبة وبنّاءة مع جميع دول المنطقة، تقوم على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام الشرعية الدولية، وحل الخلافات بالوسائل السلمية والحوار والوساطة أو بالاحتكام إلى القضاء الدولي. وانطلاقا من هذا المبدأ، تؤيد دولة قطر حل الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بهذه الوسائل.

لقد عبّرت بلادي وشعبها عن المشاعر الأخوية والتعاطف مع الشعب العراقي الشقيق الذي يعيش ظروفا بالغة الصعوبة جراء العقوبات المفروضة عليه. ولذلك رحبنا باتفاق النفط مقابل الغذاء بين الأمم المتحدة والعراق، من أجل تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وتوفير بعض احتياجاته الأساسية من الأغذية والأدوية. كما أكدت بلادي وتؤكد من جديد على أهمية

احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، وتشجب أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية. وفي نفس السياق، تؤكد بلادي على أهمية تنفيذ الحكومة العراقية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبشكل خاص ما يتعلق منها بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين ومواطني الدول الأخرى، حتى يتمكن العراق من رفع الحصار المفروض عليه من قبل المجتمع الدولي والتمكن من القيام بدور بنّاء من أجل الأمن والاستقرار والبناء في المنطقة.

كذلك تعبّر حكومة بلادي عن قلقها لما يتعرض له الشعب الليبي الشقيق من معاناة بسبب العقوبات المفروضة عليه بسبب مشكلة لوكربي. وبهذا الصدد تدعو دولة قطر إلى إيجاد حل لهذه المشكلة في ظل الشرعية الدولية. كما تدعو إلى إيجاد نظام موحد ومتفق عليه لفرض العقوبات ولآليات رفعها، بشكل لا يقع فيه التمييز بين الدول والشعوب، ويحقق التوازن بين المصلحة الدولية من جهة، والمعاناة التي تتعرض لها الشعوب من جهة أخرى.

لقد خصص مجلس الأمن جلسة عمل الأسبوع الماضي لمعالجة مشاكل الصراعات والحروب في بعض الدول الأفريقية وكيفية احتواء تلك المشاكل وحلها. ودولة قطر، التي تربطها علاقات أخوية مع الدول الأفريقية، تتألم للوضع الذي آلت إليه الأمور في بعض تلك الدول مثل السودان والصومال وجزر القمر ورواندا وسيراليون والكونغو وتؤمن بأن الدول الأفريقية قادرة على تجاوز هذه الإرهاصات إذا حصلت على الدعم الدولي المطلوب وخاصة في تحسين اقتصاديات تلك الدول ونقل التكنولوجيا وذلك من خلال شراكة دولية يساهم فيها الجميع.

لقد كانت بلادي من أوائل الدول التي رحبت باتفاقية دايتون إيمانا منها بأهمية السلام والتعاون في منطقة البلقان. وانطلاقا من ذلك الإيمان قامت بلادي بدعم إعادة البناء والإعمار في جمهورية البوسنة والهرسك، وأجرت اتصالات مع دول الجوار لحثها على التعاون فيما بينها وذلك من أجل تأهيل المنطقة وتنمية مواردها وربطها بالاقتصاد الدولي وتحسين أوضاع شعوبها.

وختاما، أود أن أشير إلى أن حل المشاكل التي يواجهها العالم يحتم علينا العمل المشترك لما فيه مصلحة البشرية.

خطاب الأونرابل إديسون جيمس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا.

اصطُحب دولة الأونرابل إديسون جيمس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة الأونرابل إديسون جيمس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا.

السيد جيمس (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أذكر أن هذه المنصة، قبل عامين، كانت محط الاهتمام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان هناك حماس شديد وأمل كبير عندما نظر الزعماء إلى الخمسين عاما السابقة وتطلعوا إلى الخمسين عاما القادمة والألفية التالية. وشرفني أن أكون بين زعماء العالم الذين تشاطروا شرف الاشتراك في تلك المناسبة التاريخية. وكزعماء، قطعنا على أنفسنا في ذلك الحين عددا من التعهدات والتزمنا بإجراء التغييرات اللازمة والصحيحة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وإصلاحها. وتعهدنا بألا نكرر على الإطلاق أخطاء الماضي وبأن نعمل من أجل إيجاد عالم أفضل من خلال أمم متحدة معززة وأكثر دينامية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الثانية والخمسين، ولأشكر السفير غزالي اسماعيل على عمله في توجيه أعمال الدورة الحادية والخمسين. وبسرور عميق وبشعور مخلص بالأمل والترقب، أرحب بالسيد كوفي عنان، أميننا العام الجديد، وأهنئه. وأطمئنه بأنه يحظى بكامل ثقة كمنولث دومينيكا في مساعيه وبدعمها له.

على الرغم من تغير القيادة، إذا كنا نريد تحقيق هدفنا النهائي في إيجاد عالم أفضل للجميع، فإنه يجب حدوث ما هو أكثر من ذلك بكثير. وإصلاح الأمم المتحدة،

الذي ما فتئ الآن موضوعا لمناقشة حادة منذ مدة طويلة، يجب أن يصبح واقعا. وقد لاحظنا التزامكم يا سيادة الرئيس، ونحمله محمل الجد، بتشجيع المناقشات العملية المنحى بشأن التدابير والمقترحات التي تشتمل على إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ومع أن المناقشة، جزء هام من العملية نتمنى أن تكون قصيرة الأجل قدر الإمكان وأن يبدأ في القريب العاجل تنفيذ الإصلاحات التي نريد جميعا أن نراها.

إن شعوب هذا العالم تطالب بالإصلاح. والمنظمة نفسها بحاجة إلى إصلاح. فلنفعل ذلك الآن. ويجب أن تعكس الأرقام والتمثيل الجغرافي وعملية اتخاذ القرارات في أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بسرعة حقائق الألفية الجديدة.

تقوم عضوية الأمم المتحدة على أساس تساوي أعضائها في السيادة. وجميعنا جديرون بالاحترام، سواء أكنا دولا صغيرة أم كبيرة. ويقع على عاتقنا جميعا التزام بالعمل على صون السلم والأمن الدوليين؛ وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية؛ وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لا نتوقع أن نكون في منظمة يكون قانون الغاب فيها هو القاعدة؛ أي البقاء للأصلح. ومن غير المستصوب أن يكون لأي منظمة قواعد ولوائح تنظيمية يمكن أن تفسر وتنفذ على نحو يهدد بقاء ووجود أعضائها في حد ذاته.

معظمنا أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وأود أن ألفت انتباه الجمعية العامة وجميع الممثلين إلى أن القرارات الأخيرة التي اتُخذت في منظمة التجارة العالمية بطلب من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه تهدد بتدمير سبل عيش الدول الصغيرة. ويهدد هذا الإجراء كومنولث دومينيكا، بلدي، وسائر البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وقد زعزع هذا القرار سبيل عيشنا الأساسي - الموز. وعدم الوضوح هذا قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار ويعرض السلم للخطر.

وفي حين أن الجمعية العامة لا تملك سلطة إنفاذ، فإن قراراتها وتوصياتها للدول الأعضاء تستمد قوتها السياسية والأخلاقية من موافقة الغالبية العظمى من الأعضاء. ولذلك، نناشد الدول الأعضاء استخدام كل ما لديها من قوة لإقناع المتذمرين من النظام الأوروبي لتسويق الموز للنظر في العواقب المترتبة على عملهم وإعادة التفكير فيه.

إن العبارات التي يكثر تكرارها مثل "الأوقات اليائسة تتطلب اتخاذ تدابير يائسة" و "الرجل الجائع رجل غاضب" قد تبدو مبتذلة، ولكن لا يمكن تجاهلها. فالسلام في منطقتنا والسلام في العالم يتوقفان الى حد كبير على إقامة العدالة بأسلوب إنساني. والإجراء الذي اتُخذ ضدنا في منظمة التجارة العالمية لا ينم عن العدالة.

كان السبب الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن. وقد سلمت أنت يا سيادة الرئيس في خطابك أمام هذه المنظمة بأن السلم والأمن يتهددهما الإرهاب الدولي. واسمحوا لي أن ألفت انتباهكم الى أن السلم والأمن يمكن أن يتهددهما أيضا الإرهاب الاقتصادي. ومنطقتنا مهددة الآن بالإرهاب الاقتصادي، وتقع على عاتق منظمتنا - الأمم المتحدة - مسؤولية وواجب التأكد من عدم نجاح أي شكل من أشكال الإرهاب في تقويض سلمنا وأمننا.

إن هذه المسألة خطيرة الى حد يدفعني الى حث الأمين العام على زيارة منطقة الكاريبي، ابتداء من جزر ويندوارد، التي تنعم بالهدوء والسلم الآن، ليطلع على الحالة بنفسه. لأن حريقا اندلع في تلك المنطقة له القدرة على أن يحول نفسه الى محرقة قادرة على التهام نصف الكرة بأكمله.

في أيار/مايو من هذا العام، في مدينة بريجتاون، بربادوس، دخلت الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة في شراكة من أجل الرخاء والأمن في منطقة الكاريبي. وستتأثر قدراتنا على الوفاء بالتزاماتنا تجاه تنفيذ خطة العمل تأثرا كبيرا بقرار منظمة التجارة العالمية هذا الذي يسعى إلى حرماننا من فرصة كسب عيشنا.

غالبا ما توصف منطقة الكاريبي التي نعيش فيها بأنها جنة، إلا أن الجنة يمكن أن تتواجد فيها المتاعب أحيانا. فمنطقتنا عُرضة للكوارث الطبيعية. والأعاصير والزلازل والفيضانات ليست شيئا غير مألوف، ويعرف العالم أن جزيرة مونتسيرات معرضة للتدمير ببطء بفعل ثوران البراكين التي ما فتئت مستمرة الآن لما يزيد على عامين. وقد هبت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لمساعدة هذا الإقليم الصغير، ولكن لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى

المساعدة الإنسانية، ونحن نتطلع الى أعضاء الأمم المتحدة لتقديم مساهمة ذات بال لإعادة بناء جزيرة إمير الد.

تعصف بمنطقتنا أيضا أخطار من صنع الإنسان، من بينها النقل المتعدد الوسائط للنفايات الخطرة عبر البحر الكاريبي. كما أن التلويث العشوائي للبحار وتدمير الحياة البحرية وإلقاء النفايات في الممرات البحرية من قبل السفن العابرة للمحيطات والنقل المتعدد الوسائط للمخدرات الممنوعة والأسلحة تشكل جميعها أخطارا تتهدد التنمية المنظمة لمنطقتنا. وهناك حاجة لإقامة نظام تحت رعاية الأمم المتحدة لاجتثاث هذه الممارسات.

لا يسعنا إلا أن نشعر بالأسى لأن العالم بعد ٥٠ سنة أو أكثر لم يجد بعد السلام الذي أنشئت من أجله هذه الهيئة. وقد شهدنا في السنوات الماضية الصراعات في يوغوسلافيا السابقة وفي أفريقيا. وشهدنا كارثة التطهير العرقي والقتل. ولا تزال أزمة الشرق الأوسط دون تسوية. إن عدم الاستقرار في أي مكان على الأرض يؤثر علينا جميعا. لذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية العمل لتحقيق السلام الشامل.

إننا نهنئ المائة دولة التي وقعت على معاهدة حظر إنتاج ونشر الألغام الأرضية. فأسلحة التدمير هذه لا تستحق أن تظل موجودة في عالم متمدن. ونأمل أن تغير الدول، التي لا تزال مترددة، رأيها وأن توقع على المعاهدة في القريب العاجل - وأن تصادق عليها في النهاية.

ليتسنى قيام سلام يجب علينا أن نعترف بحق الشعوب والدول في الوجود، بغض النظر عن اللون أو الفئة أو العرق أو المعتقد الديني أو المعتقد السياسي أو النمط الحكومي. وقد أعلن هذا العقد عقدا دوليا للشعوب الأصلية في العالم. ويسعدنا أن نقول إن الكاريبيين، وهم أول شعوب منطقة الكاريبي، يتعايشون سلميا مع بقية الشعوب في كومنولث دومينيكا. ونحن نعتزم العمل بجد مع الأمين العام لإحداث أثر ملموس وإيجابي في حياة سكاننا الأصليين قبل نهاية العقد، مما يعطي معنى للنوايا النبيلة لهذه الهيئة في إصدارها هذا الإعلان.

إن كومنولث دومينيكا، بوصفه عضوا في الجماعة الكاريبية وفي منظمة الدول الأمريكية وفي رابطة الدول الكاريبية، سعيد بإشاعة الديمقراطية في جميع أنحاء نصف الكرة. ونعتزم القيام بدورنا للتأكد من أن هذا التحرك ليس تحركا عابرا ولكنه تحرك يعكس قناعة شعبنا الراسخة بأنه لا يستغنى عنه للتنمية والرخاء.

إننا نحترم حق جميع البلدان في اختيار نظم حكوماتها، في حين أننا نحث في نفس الوقت جميع أعضاء المنظمة على ممارسة، أو الاستمرار في ممارسة العملية الديمقراطية وتوفير الفرصة الكاملة لشعوبها للتمتع بجميع مزايا المجتمع الديمقراطي.

وفي ضوء هذه الخلفية، تطالب حكومة وشعب كومنولث دومينيكا هذه الهيئة العالمية في أن لا تصم آذانها باستمرار لنداءات جمهورية الصين المطالبة بالاعتراف بها دوليا. ويجب أن نتذكر أن جمهورية الصين عضو مؤسس لهذه المنظمة وكانت عضوا لمدة طويلة من حياتها. وجمهورية الصين في تايوان مجتمع ديمقراطي سياسيا وديناميكي اقتصاديا وله حكومة وبرلمان منتخبان. ولذلك، تحث دومينيكا الدول الأعضاء على ألا تستمر في تجاهل أو اعتراض سبيل الجهود التي يجري بذلها لقبول عضوية جمهورية الصين في هذه الهيئة وسائر الهيئات الدولية.

ويتطلب السلم في هذا العالم أيضا إطعام الجائع وإيواء المشرد وتعليم الجاهل وتمتع الجميع بصحة جيدة، والحفاظ على إرثنا - الأرض - في حالة جيدة لنتمتع به جميعا. ونحن نشيد بجهود المنظمات الدولية - بما فيها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة - التي تعمل من أجل تلبية هذه الاحتياجات والتطلعات، ونشجعها.

وتحقيق الفعالية في أداء هذه المنظمة لوظائفها يتطلب الإدارة السليمة لمواردها البشرية والمالية على السواء. ونشجع الأمين العام في جهوده في هذا الصدد، ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تبذل قصارها لكي توفر بقدر استطاعتها الدعم المالي اللازم. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد تيد تيرنر على منحته السخية للمنظمة، وأدعو، مثله، الآخرين أن يحذوا حذوه. وإنني لمقتنع بأن الأمين العام سيستخدم هذه الهبة بكل حكمة وحسن تمييز، علما بأن الاستخدام السليم لهذه الأموال سيقنع الآخرين بالتقدم بشيء مماثل.

كل بلد، حتى أكثر البلدان تقدما، له احتياجاته. ونحن في دومينيكا، البلد النامي، لدينا الكثير من هذه الاحتياجات. فالعولمة وتحرير التجارة، اقترانا بأثر

الكوارث الطبيعية، زادت من الحاجة الملحة إلى تنويع اقتصادنا. وفي هذا الصدد، نولي اهتماما لطاقة مواردنا البشرية، حتى نستفيد من الثورة الحاصلة في التكنولوجيا والاتصالات.

والسياحة هي أحد الأهداف الرئيسية في عملية التنويع، ولكنها سياحة من نوع مختلف، أي السياحة الاقتصادية. وقد أشرت من قبل إلى ضرورة صيانة كوكب الأرض والمحافظة عليه لكي يتمتع به الجميع. وبلدي دومينيكا لديه الكثير مما يقدمه للزائرين الراغبين في التمتع بالطبيعة، ونحن نعمل جاهدين لكي نجعل أنفسنا كعبة السياحة الاقتصادية في منطقة الكاريبي. وربما يكون بعض المستمعين إليّ قد زاروا دومينيكا وعرفوا مدى صعوبة الدخول هناك. ونحن بصدد اتخاذ خطوات لجعل زيارة بلدي أكثر سهولة، وذلك ببناء مرفق يعمل ٢٤ ساعة لهبوط الطائرات بعيدة المدى. ونثق بأن توجهنا إلى الدول الصديقة والمؤسسات طلبا للمساعدة في هذا الشأن سيحظى باعتبار مؤات.

لقد دنونا من بداية الألفية الجديدة. وقبل عامين تعهدنا جميعا بأن نضاعف جهودنا في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا عندما أصبحنا أعضاء في هذه المنظمة العظيمة. فلا يحيدن أحد منا عن عزمه وتصميمه. ومفتاح ذلك كله يكمن في عملنا معا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. فلنضم صفوفنا ونوحد إرادتنا لبناء هذا العالم الأفضل. وإلا فسيكون التاريخ قاسيا في حكمه علينا لو تقاعسنا عن ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إديسون جيمس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل والهجرة بكمنولث دومينيكا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفان أنطونوفيتش وزير خارجية بيلاروس.

السيد أنطونوفيتش (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ممثل أوكرانيا المرموق، على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. وإنني لمقتنع بأن خبرتكم الثرية والعميقة في العلاقات الدولية إلى جانب مناقبكم الشخصية سوف تيسر العمل البناء لهذه الدورة للجمعية العامة، وتجعلها حدثا دوليا بارزا. ووفد جمهورية بيلاروس على استعداد للإسهام في مساعيكم بأية طريقة مطلوبة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقول كلمة عرفان لسلفكم السيد غزالي إسماعيل، على رئاسته المقتدرة والكفؤة أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

في كل يوم، تكتسب الحياة الدولية والعلاقات الدولية مدلولا متعدد الأبعاد وأكثر عمقا، باكتساب التنمية معاني جديدة واتجاهات جديدة لم تعد مقصورة على معايير وقواعد القرن العشرين. إننا نعيش في زمن موجه نحو المستقبل. وعقلية نهاية القرن ليست مجرد شعور بالحنين للقرن المنصرم، ولكنها تنطوي أيضا على انشغال عميق بالسنوات المقبلة. إن مصير الجنس البشري - مهما كان متناقضا ومتنوعا، واهتمامات الأمم والدول مهما أصبحت أكثر قابلية للتكيف مع قاسم مشترك واحد، فكلها تهتم بشكل متزايد برفاهية الإنسانية وتبدي تقاربا في سمات متعددة، مما يجعل من الممكن الآن مناقشة فرصة إقامة نظام دولي جديد.

ودخول القرن الحادي والعشرين بنظامه الدولي الجديد لا يعني أن نتخلى عن خبرة السنوات الـ ٥٢ الماضية، في تنمية أسرة الأمم في إطار برنامج واحد مشترك كذلك الذي وضعه لنا الآباء المؤسسون للأمم المتحدة، وحدده الميثاق. بل هو، على النقيض من ذلك، يعني تكييف هذه الأهداف النبيلة مع الواقع الجديد لعالم متعدد الوجوه، وجعل هذه المنظمة، بغض النظر عن مدى تباين كل جزء منها على حدة - المجرى الرئيسي للتنمية البشرية، حيث يؤدي الرفاه الاقتصادي للبشر إلى وضع نهاية لعلل قديمة قدم الدهر، مثل الموت جوعا والأمراض الوبائية، وكذلك التهديدات البيئية الهائلة، ويساعد على تحقيق تفاهم متعدد الأطراف بين المشاركين في هذه التنمية. وحل هذه المشاكل بدأ يصبح الطموح الطاغي والهدف الرئيسي والأمل للأمم المتحدة وللجنس البشري بأسره.

والآن، بدأت الأمم المتحدة تبدي قدرتها على تكييف هيكلها وسياساتها لمطالب المستقبل. فقد كان توجه الأمم المتحدة نحو المستقبل هو الهدف الأسمى الذي وضع لها أثناء الاحتفالات بعيدها الخمسين. وتغيير القيادة

والتدابير التي يجري اتخاذها الآن في هذا الاتجاه توفر لنا أسبابا كافية للتفاؤل. ونحن نعلن تأييدنا لهذه الأهداف والإجراءات. وبإحساس بالثقة وبنية في المساهمة، نحيط علما بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام الجديد، السيد عنان، فيما يتعلق بعملية الإصلاح داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، موجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية بيلاروس، السيد لوكاشينكا:

"هذه الإصلاحات هي استجابة جادة أتت في حينها للأهداف التي تتوخاها الأمم المتحدة في هذه الفترة المعقدة من منعطف الألف عام، بما في ذلك مشاكل لا بد من حلها بقصد تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة.

"وإصلاح الأمم المتحدة، تؤيد جمهورية بيلاروس النهج العملي الشامل الذي من شأنه أن ينهض، على أساس الفرص المتاحة، بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام، والميادين الإنسانية والمعلوماتية".

ونرى أن هذه التدابير بالغة الأهمية، وأنها تمثل استجابة مستوفاة للحاجة إلى تسوية القضايا التي تواجه الأمم المتحدة في هذه الفترة التاريخية المعقدة ونحن نقترب من نهاية الألفية الثانية. وهذه القضايا يلزم حلها بغية النهوض بكفاءة أداء أسرة الأمم المتحدة لوظائفها. وعندما نتكلم عن الإصلاح في الأمم المتحدة نقصد، في المقام الأول، التوزيع الفعال لموارد الأمم المتحدة، وتبسيط وتنسيق الهياكل الإدارية والتنظيمية في المنظمة، وإصلاح ميزانية وهيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن تكييف شؤون الموظفين لمواجهة تحديات العالم العصري.

وعندما نتناول إصلاح الأمم المتحدة، نركز بصفة خاصة على إصلاح مجلس الأمن، وهو أحد الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، والمسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

ومما يتسم بأهمية حيوية قصوى في هذا الصدد، مبدأ التمثيل المتوازن في مجلس الأمن بعد إصلاحه، لكل المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وجمهورية بيلاروس على اقتناع بأن تخصيص مقعد إضافي غير دائم في مجلس الأمن لمجموعة دول أوروبا الشرقية - بعد أن تضاعف عدد أعضاءها أكثر من مرتين في السنوات الأخيرة - يتفق تماما وأحكام المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

ولا يزال يبدو أن المكانة العليا إنما تعطى، بين جميع الحقائق المستجدة في فسيفساء العلاقات الدولية، لآليات الأمن العالمي والإقليمي. إن بيلاروس تعتبر أمنها القومي مرتبطا ومتطابقا بصورة ثابتة مع النظام الأمني الجماعي للقارة الأوروبية. ولكل دولة بالطبع وافر الحق في أن تختار باستقلال أكثر الوسائل فعالية لحماية مصالحها القومية، بما في ذلك الحق في المشاركة في منظمات الأمن الإقليمية.

وقد وقفت بيلاروس في العامين الماضيين موقفا حازما ضد توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها كتلة عسكرية. وآمل في أن يبدي المجتمع الدولي من جهته تفهما في هذا الخصوص. لأنه إذا كان ما سنجده على حدودنا الغربية، لا الدولة البولندية الصديقة ذات السيادة التي نعرفها الآن وإنما منظمة عسكرية، لكان في ذلك ما يدفعنا قطعا إلى القيام بجدية بتحليل اعتبارات أمننا الوطني وإعادة النظر فيها.

إلا أننا لاحظنا مؤخرا حدوث تطورات داخل بنية منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها. وأحطنا علما على النحو الواجب بالاجتماعات المتعددة التي عقدتها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بتحويل مجلس تعاون شمال الأطلسي إلى مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، وكذلك بتحويل الأهداف العسكرية الرئيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي نفسها.

ونحن، إذ نراعي الحقائق الحالية، نود أن نؤكد مجددا موقفنا المعارض لتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها منظمة عسكرية، لكننا نود أيضا أن نضيف إلى ذلك بأننا نؤيد تطويرها بحيث تتحول إلى منظمة أوروبية عالمية من أجل السلم والأمن. هذه هي النية التي كانت تحدونا عندما دخلنا في مفاوضات مع منظمة حلف الشمال الأطلسي وقدمنا برنامجا من أجل مشاركة بيلاروس في الشراكة من أجل السلام. ونأمل بصدق أن نتوصل، بظهور نهج بنّاء بقدر أكبر، إلى تفاهم متبادل يمكن تعزيزه من خلال بعض الالتزامات المتبادلة.

ونود أيضا أن نذكر أنه، بتطور منظمة حلف شمال الأطلسي على هذا النحو وبإجراء تحليل دقيق للنظم والمعاهدات القائمة المتعلقة بالأمن العالمي والإقليمي،

يتعين زيادة التوكيد على دور المنظمات الإقليمية العريقة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وزيادة توثيق تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

فبالنسبة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نحن على يقين من أن لديها خبرة ومهارات عميقة متراكمة في معالجة العديد من المسائل الأمنية الهامة وبأنها قادرة على تقديم مساهمة رئيسية في تعزيز السلم والأمن في القارة. ولذلك، فإن جمهورية بيلاروس مستعدة لتأييد مبادرتي روسيا وهولندا فيما يتعلق بتنظيم عدد من الأحداث الخاصة للاحتفال بالذكرى المئوية الأولى لمؤتمر السلام الأول. وعقد هذا المؤتمر في عام ١٩٩٩، إن حدث، سيوفر فرصة هامة لمناقشة المشاكل المعقدة المتمثلة في التعاون السلمي فيما بين الدول الأعضاء وفي إيجاد ووضع وسائل للتعامل البناء مع القضايا الخلافية الكبرى وأيضا لتعزيز الأسس القانونية التي تبنى عليها الإجراءات الدولية التي تتخذ لصالح السلام.

وأود أن أذكر أن جمهورية بيلاروس ما برحت تؤيد دائما وبقوة، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، التسوية السلمية للنزاعات العسكرية في مختلف مناطق العالم، ووضع تدابير جديدة وفعالة تمنع ظهور أوضاع الأزمات الجديدة. ولهذا السبب نشاطر العديد ممن سبق لهم التكلم هنا، نهجهم عندما أعربوا عن القلق إزاء تطور الحالة في الشرق الأوسط. ونحن نرى أن مواصلة الحوار العربي - الإسرائيلي على نحو يتسق مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل، أمر واجب التحقيق لوقف الإرهاب في هذه المنطقة، ووضع حد لسفك دماء الأبرياء وإحلال سلام وطيد ودائم.

ويصدق هذا أيضا على منطقة البلقان التي هي اليوم من أكثر البؤر اشتعالا في المنطقة الأوروبية. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إحلال سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة إلا في ظل الظروف التي ينبذ فيها العنف ويسوي فيها الأطراف المتورطون نزاعاتهم بطريقة سلمية.

وتدعو جمهورية بيلاروس الجمعية العامة إلى تمكين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها عضوا مؤسسا، من استئناف مشاركتها في أعمال الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

ومما يؤسف له أن النزاعات، بما فيها الاشتباكات العسكرية، لا تزال حقيقة ملازمة للوجود البشري كل يوم. ونحن نناشد مجلس الأمن أن يكون أكثر حذرا في معالجته لهذه النزاعات، وأكثر يقظة في بحثه عن الوسائل السلمية لتسويتها، متجنبا، مهما كان الثمن، ما يلازم محاولات تطبيق الجزاءات من التدمير الاقتصادي فضلا عن الأضرار السياسية والمعنوية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد رغبة حكومة جمهورية بيلاروس في استضافة مؤتمر مينسك الدولي المعني بتسوية النزاع في ناغورني كاراباخ.

وكما يعلم الأعضاء، كانت بيلاروس دائما من بين الدول التي تكلمت وعملت بقوة لحمل الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح. وأود أن أذكر الجمعية بأن بيلاروس كانت من أول بلدان رابطة الدول المستقلة التي سحبت الأسلحة النووية من أراضيها عقب تفكك الاتحاد السوفياتي. وتهدف بيلاروس إلى إحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح، وبخاصة عن طريق حظر الأسلحة الكيميائية، والبكتريولوجية (البيولوجية) وغيرها من الأسلحة السمية، ووضع حد لإجراء البحوث للتوصل إلى أسلحة جديدة للدمار الشامل، ومنع حدوث سباق على التسلح في الفضاء. إن يقظتنا في توخي هذه الأهداف تعني توفير مستقبل أكثر أمانا لأطفالنا.

إن موقف بيلاروس من مسائل نزع السلاح هو موقف حازم ويمكن التنبؤ به منطقيا. فإلى جانب رفضنا وجود أسلحة نووية على أرضنا. اقترحنا إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في وسط أوروبا. ولا بد أن أقر بأن الاستجابة لهذه المبادرة لا تزال حتى الآن استجابة فاترة في أحسن الفروض. إلا إنني أود أيضا أن أؤكد مجددا أنه مهما كانت هذه الاستجابة فاترة، فإن إنشاء مناطق خالية تماما من الأسلحة النووية والتهديد النووي هو وحده الذي سييسر اتخاذ كل خطوة هامة على الطريق المؤدي إلى التخلي الكلي عن الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وإلى جانب التأييد العام الذي تلقاه برامج إصلاح الأمم المتحدة، أود أن أركز بشكل خاص على نهج بيلاروس الإيجابي تجاه فكرة وفلسفة التنمية المستدامة. فقد عمدت حكومة جمهورية بيلاروس، عملا بالمقررات والتوصيات التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢، إلى وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، عُرضت خطوطها العريضة على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي.

ونحن نقدر المساعدة العظيمة التي قدمها إلينا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والتي كانت عونا لنا في عقد مؤتمرنا المعني بالتنمية المستدامة بمينسك في نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذي حضره ممثلون عن ٣٠ بلدا وعن أكثر من ٣٠ منظمة دولية. لقد شكل ذلك المؤتمر محطة هامة على الطريق المؤدية إلى وضع استراتيجية دولية للتنمية المستدامة، كما أبرز العديد من المسائل الهامة التي تواجهها الآن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وأعتقد بكل صدق أن برنامج التنمية المستدامة الذي أطلقته الأمم المتحدة سيشجع منظمات أخرى متعددة الأطراف على المشاركة في تنفيذه، وبخاصة منظمة التجارة العالمية، التي تستطيع دفع عجلة الإصلاح في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بقبولها هذه البلدان أعضاء كاملي العضوية فيها، ونأمل بحماس ألا توفر "خطة للتنمية"، بوصفها سياسة طويلة الأجل للأمم المتحدة، آليات يعتمد عليها للتصدي للكوارث الدولية مثل حادثة تشيرنوبيل وغيرها فحسب، بل أن تساعد أيضا في وضع نظام يمنع وقوع مثل هذه الكوارث ويزيل الآثار المترتبة عليها في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أشدد على أن شعب بيلاروس يقدر تقديرا عاليا الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتصل بتشيرنوبيل وكذلك ما يقدم من مساعدة دولية من أجل التخفيف من آثار هذه الكارثة النووية. على أن المساعدة تظل مطلوبة ولازمة اليوم بل في هذه اللحظة، وإن كنا سنحتاج اليها في المستقبل كذلك. هذا هو الواقع المأساوي الذي تعيشه جمهورية بيلاروس.

وكما يعي الأعضاء، كانت بيلاروس أحيانا وفي بعض المجالات موضع انتقاد بسبب بطء الإصلاح والتحولات الديمقراطية. وقد أعرب عن القلق إزاء بعض التطورات الداخلية التي حدثت في جمهورية بيلاروس. وفي حين أنني أقر بالتأكيد بأن لبعض القلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي ما يبرره، فإني أود أن أقول إن جمهورية بيلاروس دولة ذات سيادة تضع سياستها الخاصة مولية الاعتبار الواجب لإمكانيات مواطنيها - اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا ونفسيا - وذلك ضمن الحدود التي تفرضها أنماط السلوك الدولي ويفرضها الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحريات الشخصية.

لقد كان طريقا صعبا، لكن جمهورية بيلاروس تجنبت حتى الآن الشراك المنصوبة في المجالات الاقتصادية والسياسية، وهي تتوقع - بالمساعدة المناسبة من جانب المجتمع الدولي - أن تحقق بعض المستويات التي تتسق مع مستويات البلدان المتقدمة النمو في العالم. والآن، نحن - من الناحية العملية - البلد الوحيد من بلدان كمنولث الدول المستقلة الذي يحقق نموا اقتصاديا مستقرا تبلغ نسبته حوالي ١٦ في المائة خلال النصف الأول من هذا العام؛ لقد أوقفنا الانخفاض في حجم الإنتاج الصناعي، ونحن بلد خال من النزاعات الدينية أو العرقية أو المدنية.

بطبيعة الحال، هناك مصاعب عديدة لا تزال تواجهنا، ولكن ما دام هناك توافق آراء بين الشعب فيما يتعلق بالبرامج والأهداف الإنمائية الكبرى فإن مبادئ الحكم والديمقراطية ستظل مستقرة، وسيظل التعاون الدولي مستمرا في إطار قواعد دولية مقبولة. وهناك أمل في أن نحقق الأهداف الموضوعة أمامنا.

ومع ما ينطوي عليه هذا من صعوبة، اتخذنا خطوات إيجابية قليلة لنؤكد للأمم المتحدة أننا نركز تركيزا جادا على تعزيز مساهمتنا في هذه الهيئة الدولية. ومهما كانت المصاعب المالية أو الاقتصادية الموضوعية الأخرى التي تواجهها بيلاروس، نسعى إلى الوفاء بالتزاماتنا المالية تجاه الأمم المتحدة. وهذا العام خصصت حكومة بيلاروس أول قسط لتصفية متأخراتنا من نصيبنا المقرر في الميزانية العادية للأمم المتحدة بشكل تدريجي. ونحن نخطط لدفع ٥ ملايين دولار أخرى قبل نهاية العام. ومع ذلك، نأمل أن تجرى دراسة أكثر تأنيا للتوصل إلى حل منصف لتسوية المسألة المتعلقة بدفع بيلاروس للمتأخرات التي عليها من الأنصبة المالية المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة وتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إنني أتناول هذا الموضوع، ليس بغرض التأكيد على الحاجة إلى تجنب المدفوعات، وإنما لأدعو المجتمع الدولي إلى التمييز بين الحالات التي لا يتم فيها الدفع بسبب مصاعب موضوعية والحالات التي يكون فيها نتيجة عدم توفر الإرادة لدى بعض الدول الأعضاء في الإسهام وفقا لمبدأ القدرة على الدفع، أو محاولة لممارسة ضغط على الأمم المتحدة والسياسة التي تنفذها. ويجب أن يكون هناك بحث مشترك عن حلول خاصة لمراجعة جدول الأنصبة مرة أخرى، لإعادة تقدير الدين في الحالات التي لا تسمح فيها الظروف الاقتصادية لهذه الدولة أو تلك بالدفع المنتظم في الوقت المحدد.

خلال الوقت المحدود المتوفر لنا، من غير الممكن تغطية كل طائفة المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة والتي تنطوي على إجراءات خاصة ومسؤوليات على الدول الأعضاء. وقد أبرزت فقط تلك التي تعتبرها حكومة بيلاروس ذات أولوية قصوى لتناولها، حتى نكفل الأداء الطبيعي للأمم المتحدة.

وأود أن أنهي بياني بنغمة تفاؤل حذر. هناك العديد من المؤشرات على أن الأمم المتحدة تتقدم في الاتجاه الصحيح، ومساهمة الدول الأعضاء في برامج الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية مسائل عالمية كبرى أفضل قليلا اليوم عما كانت عليه بالأمس. وبدمج كل هذه الأطباق في لون تفاؤلي إيجابي يصبح مستقبل البشرية اليوم أكثر أمنا عما كان عليه بالأمس، وهو بالتأكيد أكثر كثيرا مما كان عليه قبل أمس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي السيد موديبو سيديبي، وزير الشؤون الخارجية لمالي وشؤون الماليين الذين يعيشون في الخارج. وأعطيه الكلمة.

السيد سيديبي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيئ أن أهنئكم أخلص تهنئة على انتخابكم الهام لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. ولا يساورني شك في أنكم ستضطلعون بالمهمة الموكولة إليكم بشكل ممتاز لما تتمتعون به من خصال قيّمة وخبرة وافرة. وبوسعكم أن تثقوا في تأييد وفد مالي التام لكم.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لسلفكم، السفير غزالي اسماعيل، على الإسهام الهام الذي قدمه للدورة الماضية بوصفه رئيسا للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب للأمين العام الجديد لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، عن تهانئي الأخوية الحارة. إن انتخابه يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ كان تقديرا للصفات البارزة لرجل كرس حياته لخدمة الأمم المتحدة. وبينما أتمنى له كل نجاح في المهمة الصعبة الموكولة إليه، فإني مقتنع اقتناعا راسخا بأنه سيكرم قارته، أفريقيا، بقيادة منظمتنا نحو الألفية المقبلة.

في الوقت الذي تفتتح فيه هذه الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة، تقف الأمم المتحدة عند مفترق طرق. فمنذ عامين إثنين، وفي هذه القاعة بالذات، وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أكد ١٢٨ رئيس دولة أو حكومة مجددا وبشدة إيمانهم بالأمم المتحدة، وبمقاصدها وأهدافها. وناشدوا بالإجماع من أجل التفكير مليا في دور وموارد المنظمة العالمية حتى تعطي القدرات البشرية والمادية والمالية الحيوية لأداء مهمتها، وحتى يمكنها أن تكون قادرة على دخول القرن الحادي والعشرين بعزم واحترافية.

وهذا النداء لم يذهب هباء، فتحت القيادة الدينمية للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي أود أن أثني على شجاعته وبُعد نظره، بدأت منظمتنا اليوم برنامجا طموحا للإصلاح. وفي ١٤ تموز/ يوليه الماضي قدم السيد كوفي عنان، مواصلا عمل سلفه، إلى الجمعية العامة تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة. ومالي، كسائر الدول الأعضاء، تنظر الآن في المقترحات الواردة في ذلك التقرير وستقدم دون تأخير ملاحظاتها عليه. ويشعر وفد بلدي بالسعادة إزاء الإرادة السياسية التي أعرب عنها الجميع لبدء الإصلاحات الملائمة لجعل منظمتنا أفضل قدرة على الاستجابة لاحتياجات عصرنا ولتطلعات شعوبنا التي أنشئت من أجلها.

وبينما أتكلم عن موضوع الإصلاح، لا يمكنني أن أخفي التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الأعضاء في مختلف الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة. وسيكون عام ١٩٩٧ متوجا للجهود المستدامة، بما في ذلك الوفاء بالمهام الموكولة إلى الأفرقة العاملة المتعلقة - على التوالي - بخطة للتنمية، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. واعتماد الجمعية العامة بالإجماع الوثائق التي أيّدت المداولات الشاقة والصعبة في فريقي العمل هذين إنما يعكس بوضوح رغبتنا المشتركة في النجاح، بتوافق الآراء، في وضع الأساس لإعادة بناء وتحديث منظمتنا في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فقد أحرز الفريق العامل الرفيع المستوى المنشأ لدراسة هذا الموضوع تقدما ملحوظا إلا أنه لم تُعتمد تدابير ملموسة بشأن بنود أساسية مثل توسيع عضوية المجلس وتكوينه، واستعمال حق النقض.

مع ذلك، أرحب بالمقترحات البنّاءة والمكملة في كثير من الأحيان التي أثرت المناقشات هذا العام. وإنني مقتنع بأننا بمضاعفة جهودنا، سنتمكن من الاستفادة من قوة

الدفع التي أنشئت، وسننجح في إعادة هيكلة وتحديث مجلس الأمن بجعله أكثر ديمقراطية ومصداقية وأيضا أكثر مشروعية وشفافية.

إن صيانة السلم والأمن، كما نعلم، تتطلب منع وإدارة وتسوية الأزمات التي لا يزال يوجد منها - للأسف - عدد كبير، وغالبا ما تكون أزمات خطيرة. وهذه الأزمات في الوقت الراهن مصادر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره، وبخاصة لأفريقيا حيث لا تزال بعض البلدان تبتلى بصراعات متعددة الوجوه. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن أوجه تقدم هام أحرزت هنا وهناك نحو استعادة السلم والأمن.

ويشعر وفد بلدي بالرضا إزاء العملية الدينمية التي أدت يوم ٢٠ تموز/ يوليه إلى عقد انتخابات عامة حرة ذات مصداقية في ليبريا، تدل على نهاية حرب مدنية وحشية طويلة وإقامة مؤسسات ديمقراطية في ذلك البلد. وهذا النصر الذي هو فوق كل شيئ نصر لشعب ليبريا نفسه، يجب أن يرحب به بوصفه مثالا ناجحا على تسوية الصراعات الإقليمية وينبغي أن يكون مصدر إلهام لتسوية أزمات أخرى.

ومالي التي لعبت دورا نشطا في تسوية الأزمة في ليبريا، باعتبارها عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا وفي فريق الرصد التابع لها، تود أن تذكر هنا بأن المساعدة من أجل تعمير ليبريا هي الأسلوب الوحيد لتوطيد السلام الذي تحقق هناك بثمن باهظ. إن النتائج التي حققتها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تعطي مثالا جيدا لمزايا الحوار المباشر والوساطة الدولية.

ويرحب وفدي بالتطور الإيجابي في الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة للجهود الحميدة للجنة الدولية للوساطة التي أنشأها مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا.

وبالنسبة للصحراء الغربية يرحب وفدي بالتقدم المحرز في نهاية الجولة الرابعة من الاتصالات الخاصة لتنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء لتقرير المصير.

وعلى النقيض من ذلك يمثل وجود مراكز توتر أخرى وتصدعات في النظام الديمقراطي، مصدرا لقلق شديد.

وهذه هي الحالة في أنغولا حيث تفرض التكتيكات المعوقة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، ضغطا شديدا على عملية السلام التي تجرى الآن. ويؤيد بلدي دون تحفظ التدابير التي أقرها مجلس الأمن مؤخرا بشأن هذا الطرف في الصراع.

وفي سيراليون، تزداد الحالة غموضا بسبب عناد قادة الانقلاب العسكري للبقاء في السلطة على الرغم من الضغوط التي مارستها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والضغوط التي مارستها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة، التي أجرت لجنتها الوزارية المختارة، بشجاعة وتجرد، مفاوضات صعبة بغية تحقيق عودة النظام الدستوري وعودة الرئيس المنتخب على نحو ديمقراطي.

وكعضو في اللجنة الدولية للوساطة في جمهورية الكونغو، يشعر بلدي بانشغال بالغ إزاء الحرب الأهلية الواسعة الانتشار التي تسود في ذلك البلد. ومرة أخرى نناشد جميع الأطراف أن تتحمل مسؤوليتها ونطلب منها أن تبدأ بسرعة وحزم في وضع تسوية سياسية للأزمة بما يسمح لعملية الوساطة أن تصل إلى نتيجة ناجحة.

هذه اللحظات الحرجة التي تمر بها أفريقيا حرجة أيضا بالنسبة للشرق الأوسط حيث نجد أن دينامية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد أصبحت موضع شك متزايد نتيجة للأحداث الخطيرة الأخيرة. والوقت والمكان مناسبان الآن لنوجه نداء ملحًّا إلى راعيي عملية السلام وإلى المجتمع الدولي كله لاتخاذ مبادرات أخرى لإنقاذ عملية السلام بالقيام بجملة أمور منها حث الأطراف على استئناف المفاوضات على وجه السرعة بغية تطبيق الاتفاقات المبرمة.

لا يزال بلدي، مالي، يشعر بالقلق إزاء استمرار الجزاءات ضد دول أعضاء في منظمتنا وبصفة خاصة ضد الجماهيرية العربية الليبية، وإزاء المعاناة التي تسببها تلك الجزاءات لشعوب تلك البلدان.

لقد ظل تحقيق مُثل نزع السلاح العليا طيلة أكثر من ٥٠ عاما لب اهتمامنا المستمر ببناء نظام للأمن الجماعي، خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي نفس هذا السياق أحرز تقدم كبير، وبصفة خاصة في تخفيض ترسانات الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد ترحب مالي بدخول اتفاقية حظر استحداث

وتطوير وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

بيد أن هدف نزع السلاح العام الكامل لم يتحقق بعد. وعلى أساس هذا الاقتناع أعربت مالي عن التزامها بتحقيق هذا الهدف باتخاذ مبادرات ملموسة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني. وخير دليل على ذلك المبادرة التي قدمها بلدي في عام ١٩٩٤ بمشاركة ٢٠ دولة عضوا بشأن "تقديم المساعدة إلى الدول لتقييد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وجمعها". وقد تحولت هذه المبادرة إلى قرار للجمعية العامة. وهذه المبادرة التي اتخذت زمامها مالي والتي ساهمت في استحداث مفهوم "نزع السلاح الجزئي" الذي أصبح معروفا تماما في منظمتنا، تستهدف توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى العواقب المدمرة للأسلحة الخفيفة وبصفة خاصة في البلدان النامية، حيث تلعب هذه الأسلحة، كما نعرف، دورا هاما في إذكاء لهيب الصراعات الدائرة هناك.

كل هذا يؤكد أهمية الإسراع في دعم جهود بلدان منطقة السهل الصحراوي دون الإقليمية، بغية القضاء على ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة، وذلك عن طريق المراقبة الفعّالة للحدود ومراجعة الصكوك القانونية المتعلقة بحمل الأسلحة.

من هذا المنطلق أيضا نظمت حكومة مالي، مع إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ "أسبوع السلام" للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لـ "شعلة السلام". والمحفل الدولي الذي عقد في هذه المناسبة والذي ضم معا ممثلي بلدان المنطقة دون الإقليمية وممثلي المؤسسات والهيئات التي أشرت اليها أتاح الفرصة لتحليل العناصر التي أدت إلى استعادة السلام في المناطق الشمالية في مالي وتحديد الطرق والوسائل اللازمة لضمان السلام الدائم وتعزيز ثقافة حقيقية للسلام.

أود هنا أن أردد النداء الملح الذي وجهه ذلك المحفل من أجل الحكم الصالح الذي يُغلب المشاركة على الاستبعاد والحوار على المواجهة ويضمن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. أود أيضا أن أناشد المجتمع الدولي من فوق هذا المنبر أن يقدم دعمه الكامل للاقتراح الخاص بالوقف الاختياري لتصدير واستيراد وإنتاج الأسلحة الخفيفة الذي قدم أثناء المشاورات التي جرت في نفس الوقت الذي احتفل فيه بـ "أسبوع السلام". لقد ضمت هذه المشاورات، بالاضافة إلى ممثلي بلدان غرب أفريقيا دون الإقليمية، ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعن اتفاق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/توغو بشأن عدم الاعتداء وتقديم المساعدة من أجل الدفاع، وعن شركائنا في التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك بينت الصراعات التي جرت في السنوات الأخيرة أن الأسلحة التقليدية يمكن أن تؤدي إلى دمار شامل، ولهذا السبب رحب بلدي باعتماد الاتفاقية الخاصة بالحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد، ويؤيد الجهود الدولية بما في ذلك عملية أوتاوا لتحقيق القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد على مستوى العالم.

إن قيم السلام والحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، التي ألهمت مؤسسي الأمم المتحدة، يجب أن تبقى اليوم، أكثر من ذي قبل، أساس العمل المشترك الذي يفرضه علينا السعي إلى حياة كريمة للجميع. وفي هذا الصدد يجب علينا معا وفي اتحاد أن نسعى إلى إيجاد حلول متضافرة لمشاكل التخلف المستمرة.

وهكذا استطاعت المؤتمرات الدولية الكبيرة التي عقدت في هذا العقد، بدءا بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في نيويورك في ١٩٩٠، وانتهاء بمؤتمر القمة العالمي للغذاء الذي عقد في روما في ١٩٩٦، أن تساهم على نحو ملحوظ في إعداد نظام جديد للمجتمع الإنساني على مشارف الألفية الثالثة، ومفهوم التنمية المستدامة الذي يستند إلى نمو اقتصادي مطرد، منصف اجتماعيا وصالح بيئيا، يشكل القاسم المشترك الذي يوافق عليه المجتمع الدولي الآن لإعطاء توجه جديد لسعينا الجماعي صوب تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا. والنتائج المختلطة التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه الماضي والتي كرست لإجراء تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تذكرنا بشدة بالحاجة الماسة إلى التفكير الشامل لصالح عالمنا والعمل الجماعي لمواجهة التحديات التي تواجه كوكبنا.

وأيا كانت الزاوية التي ننظر منها فلن يمكن حل المشاكل في نهاية هذا القرن إلا من خلال العمل المتضافر المتكامل القادر على أن يدير بانسجام الاضطرابات التي

تصاحب هذه الفترة المتغيرة في التاريخ. وتوافق الآراء الذي تحقق بشأن "خطة للتنمية" يبين إيماننا المشترك بمزايا الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية، التي تستند إلى ضرورة التكافل والعمل من أجل المنفعة المتبادلة.

ونظرا لأن الإطار المفاهيمي قد تحدد وأصبح مقبولا من الجميع فقد حان الوقت للتحرك صوب العمل عن طريق تعبئة الموارد على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأهداف السخية الواردة في خطة للتنمية.

وتسوية أزمة الديون، والحصول على أسعار عادلة مقابل السلع الأساسية، والتخلي عن الحواجز التجارية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل كلها، أساسا، الاتجاه الذي ينبغي السير فيه لبناء عالم أفضل للجميع لأن قريتنا العالمية لا يمكن أن تبنى على نحو دائم إذا استبعدنا غالبية أعضائها. ومكافحة الفقر في هذا السياق تستحق إيلاءها أولوية قصوى، فمن غير المقبول ونحن على مشارف الألفية الثالثة أن يظل الملايين من الرجال والنساء محرومين من الظروف الدنيا للحياة الكريمة. وتطلعُّ الشعوب إلى حياة أفضل مسعى مشروع لا يمكن تجاهله.

وترى مالي أن أي عمل يرمي إلى تحقيق التنمية المستدامة هو قبل كل شيء مسؤولية وطنية تتحقق من خلال التعريف الفعّال لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وتطبيعها على أساس الشفافية، وسيادة حكم القانون، وممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ومشاركة الجميع في جهود التنمية الوطنية، وهذا الطريق بالنسبة لبلدي أضمن طريق نتبعه في سعينا إلى تحقيق المثل العليا المشتركة التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بنا وهي:

"أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما. وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

إننا على مشارف ألفية جديدة، ستشهد ظهور تحديات جديدة وتهديدات جديدة، إلاّ أنها ستنطوي أيضا على أحلام عريضة وآمال كبيرة للبشرية.

وبوصفنا قادة مسؤولين عن دولنا، علينا التزام بأن نلتمس السبل والوسائل التي تؤدي الى التصدي لهذه التحديات. إلا أننا بحاجة أيضا، الى أن نوجه تطلعات شعوبنا في الاتجاه الصحيح للعيش في سلام وحرية وتقدم وتضامن نشط.

لقد قام الآباء المؤسسون لمنظمتنا قبل ٥٢ عاما بتمهيد الطريق لنا لتحقيق هذه الأهداف النبيلة التي ما زالت محتفظة بأهميتها. ولو طبقنا أحكام الميثاق، فسيكون بوسعنا أن نستجيب لبعض أوجه عدم اليقين وأن نضع نهاية لمناخ الشك والخوف والتوجس الذي تتسم به العلاقات الدولية في الوقت الحالي.

وعلينا أيضا أن نتفق على أن ننجز أكثر وأن تكون منجزاتنا أحسن في سعينا من أجل مستقبل أفضل للجنس البشري. إننا نؤمن بالأمم المتحدة بوصفها المؤسسة القادرة على مساعدتنا في تحقيق هذه الغاية.

إن رئيس جمهورية مالي فخامة السيد ألفا عمر كوناري مقتنع بأن الأمم المتحدة بعد إعادة هيكلتها وتحديثها وتوفير القدرات اللازمة لها للعمل، يمكنها أن تساعدنا في حسم نزاعاتنا، وضمان إدارة أكثر تنظيما لشؤون العالم، والقضاء على عوامل الإجحاف والتباين والأنانية التي تهدد البشرية.

وهذا يبين لماذا سيواصل بلدي مالي العمل بحماس وتصميم لضمان ظهور أمم متحدة، تكون متحدة حقا في تنوعها، وفي حالة سلام مع نفسها، وملتزمة التزاما جازما بخدمة جميع الشعوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة والشؤون الخارجية والتعاون في غابون معالي السيد كازيمير أويي إمبا.

السيد أويي إمبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل اليكم، سيدي، التهاني الحارة لحكومة غابون ولوفد بلدي أيضا بمناسبة انتخابكم البارز رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إن جمعيتنا العامة باختيارها لكم، سيدي الرئيس، تكون قد اعترفت بالدور الذي يضطلع به بلدكم في السياسة العالمية، والأهم من كل شيء بخصالكم الشخصية التي تبشر بالخير لنجاح هذه الدورة؛ وإنني لعلى ثقة من أن أعمالنا ستوجه، تحت قيادتكم، صوب مواصلة مناقشاتنا بقدر أكبر من التعمق، واتخاذ مواقف مشتركة بشأن

القضايا الهامة، واتخاذ قرارات بأوسع توافق ممكن في الآراء.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة السيد غزالي للعمل الممتاز الذي أداه خلال فترة رئاسته.

وهذه أيضا هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لكي أعرب عن خالص تهانينا للأمين العام السيد كوفي عنان بمناسبة انتخابه رئيسا إداريا لمنظمتنا. وأؤكد له دعم غابون الكامل لكل الجهود التي سيحتاج الى بذلها لضمان نجاح الاجراءات التي يتخذها في خدمة الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد محمد (اثيوبيا).

كثيرا ما يقال إن السياق الدولي قد تغير، وإن ميادين الأنشطة التي تضطلع بها الدول التي نمثلها تتعرض لهجمات من جميع الجهات مع تقدم العلوم والتكنولوجيا. ولم تحقق عولمة اقتصاداتنا المستندة الى المزايا المعلنة لليبرالية كل ما في جعبتها حتى الآن.

إن النظام العالمي الجديد، الذي تاقت نفوسنا الى رؤيته منذ وقت طويل، لم ير النور بعد بسبب التناقضات الكثيرة جدا الداخلة في نسيج العلاقات الدولية. مع ذلك ليس هناك من يفوت عليه أن هذا النظام يمثل القالب والدعم الضروريين لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة كيما تتمكن من أن تخدم السلام فيما بين الأمم والتنمية لشعوبها على نحو أفضل.

وأود أولا أن أتكلم عن السلام، وهو الثروة الرئيسية للأمم. وسأفعل ذلك بطبيعة الحال في ضوء تجربتنا الخاصة.

ترتكز جميع التطورات السياسية التي مررنا ولا نزال نمر بها اليوم في غابون على فهمنا للسلام. وعمليات تنظيم الانتخابات المتعاقبة المحلية والتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ التي جرت جميعها في سياق سياسي واجتماعي هادئ في نهاية عام ١٩٩٦ وأوائل هذا العام تعطي الدليل على الدور الأساسي للشرعية الديمقراطية التي تقوم اليوم حاجة ماسة إليها لممارسة السلطة السياسية.

وترتكز على نفس هذا التصور جميع الأنشطة التي تعود بالفائدة علينا نحن والتي جعلت غابون، من خلال الوجود الشخصي لرئيسها عمر بونغو، بلدا يتمتع برصيد هائل من الصداقة والثقة لدى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لا سيما جيرانه.

والواقع أن غابون ساهمت بشكل كبير وهام في تهدئة حدة التوتر في بقاع كثيرة من أفريقيا.

لقد قامت غابون مع تشاد وبوركينا فاصو والسنغال ومالي بإرسال ما يقرب من ٣٠٠ جندي كجزء من قوة أفريقية لحفظ السلام بغية إعادة الاستقرار المؤسسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وباسم بلدي، أود أن أشيد بالبعثة الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، التي أنشأها مجلس الأمن.

وفي ضوء الحالة المثيرة للجزع السائدة في الكونغو (برازافيل)، وبناء على طلب من الأطراف الكونغوية، قبلت غابون تولي مسؤولية لجنة الوساطة الدولية برئاسة فخامة الحاج عمر بونغو، بمساعدة الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، السفير محمد سحنون، وكان أشقاؤنا الكونغويون قد قدموا طلبا مماثلا من قبل الى الرئيس بونغو خلال الأزمات السابقة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. إلاّ أن الأزمة الحالية، التي اندلعت في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧ هي أطول الأزمات وأكثرها إراقة للدماء وأشدها تعقيدا - فقد تراوح العدد الرسمي للقتلى فيها ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ قتيل.

وعلى الرغم من العقبات الكثيرة التي يواجهها جهد الوساطة هذا، فإن غابون لا تدخر وسعا في سبيل إيجاد حل إيجابي لهذا الصراع. ويتسم هذا الصراع بأنه ذو طابع سياسي وداخلي أساسا، إلا أنه لا بد من أن يكون واضحا للجميع أن الحالة قد تنجرف ويصبح من غير الممكن التحكم فيها، فتترتب عليها عواقب على الصعيدين دون الإقليمي والدولي. مع ذلك، وكما قال الكاتب الفرنسي بومارشيه،

"كلما ازداد تحقيق النجاح صعوبة ازدادت الحاجة الى العمل إلحاحا".

وفي هذا الصدد يسرني أن ألاحظ الاستجابة المشجعة من المجتمع الدولي بشكل عام، ومن الاتحاد الأوروبي

وفرنسا بشكل خاص، الذين أعربوا عن تأييدهم للوساطة الدولية وثقتهم فيها وفي رئيس دولة غابون وحثوه على مواصلة جهوده.

ولكي تأخذ الجمعية العامة فكرة عما حدث، أود فقط أن أقول، بإيجاز، إن الرئيس بونغو اقترح اتفاقا لوقف إطلاق النار، من جهة، واتفاقا سياسيا يشمل الفترة الانتقالية من الآن وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية من جهة أخرى.

أما مشروع الاتفاق السياسي فهو الخامس الذي اقتُرح منذ بداية المفاوضات. وهو يقوم على المشاركة في السلطة والاشتراك المتوازن لجميع القوى السياسية في ممارسة السلطة أثناء الفترة الانتقالية. وتفاصيله كما يلي: يظل السيد ليسوبا رئيسا للجمهورية ورئيسا للدولة. ولموازنة هذا المركز، يعين رئيس وزراء، يكون رئيسا للحكومة، ويعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء المعارضة. وبالإضافة إلى ذلك يعين رئيس الدولة ثلاثة نواب للرئيس.

ولم يتيسر وضع هذا المشروع في صيغته النهائية أثناء المباحثات. فقد تسارعت الأحداث في برازافيل: إذ استمر القتال وعُين السيد كوليلاس، عمدة برازافيل، الذي كان يرأس جهود الوساطة الوطنية، رئيسا للوزراء؛ وأقيمت حكومة. وكان معنى ذلك بالطبع وقف المفاوضات.

وفي ظل هذا الوضع الذي يتسم بعدم التيقن، دعا الرئيس بونغو تسعة من رؤساء الدول في وسط وغرب أفريقيا إلى اجتماع خاص في الكونغو عقد في ليبرفيل في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ولم يتمكن الرئيس ليسوبا من الانضمام إلى زملائه ولكنه أرسل رئيس وزرائه السيد كوليلاس.

وأكد مؤتمر القمة في ليبرفيل، مرة أخرى دعم جهود الوساطة الدولية التي يقوم بها الرئيس بونغو، وأصدر نداء عاجلا إلى الأطراف المتحاربة لوقف القتال واستئناف المفاوضات بعزم وجدية بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة. ويؤسفني أن أبلغ الجمعية العامة بأن هذا النداء لم يول الاهتمام اللازم حتى الآن على أرض الواقع بالطريقة التي كنا نأمل فيها، ولكننا لا نزال نأمل في استئناف سريع للمحادثات، لأنها السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية دائمة وبنّاءة.

وفي مواجهة هذا الموقف ماذا عملنا نحن هنا في الأمم المتحدة؟ أود أن أذكّر الجمعية العامة بأن رئيس جمهورية غابون دعا بعد فترة قصيرة جدا من بدء الوساطة الدولية إلى التزام من المجتمع الدولي بإرسال قوة دولية للفصل بين المتحاربين في الكونغو (برازافيل).

واستجابت بضع بلدان أفريقية بروح التضامن التي يُشكرون عليها، استجابة طيبة، وأعلنت عن رغبتها في تقديم قوات للقوة الدولية. وعرض الرئيس بونغو الأمر على مجلس الأمن، الذي أبدى قبولا مبدئيا للفكرة ولكنه فرض شروطا مختلفة. والواقع أنه إذا حللنا تلك الشروط فسيتضح أنها إذا توفرت فلن يكون هناك داع لإرسال القوة الدولية.

إن الوقت يمر بسرعة. والوقت هو الفيصل. هناك كونغوليون يموتون يوميا. وكثير من الكونغوليين يفرون من بلدهم، ومنهم الآلاف الذين لا يزالون يسيرون على غير هدى، يتملكهم الفزع واليأس، في غابات الكونغو، بحثا عن مأوى حيثما يجدونه.

هل نستطيع فعلا أن نستمر في هذه المناقشة بهدوء في منهاتن أو في مكاتبنا في العواصم؟ نحن نعلم أننا بالأمس القريب لم يكن لدينا هذا النهج التحوطي بالنسبة لأجزاء أخرى من العالم، كنت أريد أن أقول نفس أساليب المماطلة. لا بل يجب أن نقوم بعمل من أجل الشعب الكونغولي. إنهم أيضا مواطنون في هذا العالم.

ولا بد لي من أن أؤكد لكم أن أثر الصراع المسلح بلغ حدا يجعل من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى التأكيد على تدابير معينة لمنعها. إن البلدان النامية مثل بلدي لا تتحمل ويجب ألا تتحمل تلك المبالغ الطائلة في الإنفاق العسكري. بل يجب توفير السلم والأمن الدوليين "من المنبع" إذا جاز لنا القول، أي مسبقا من خلال التدابير الوقائية. ولأننا نؤمن إيمانا عميقا بهذا المبدأ فإن دول منطقتنا الإقليمية، أعضاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، تعمل في تعاون منذ عام ١٩٩٢ على تقوية الثقة والأمن المتبادلين على الصعيد دون الإقليمي.

وقد أدت تلك الاتصالات، في جملة أمور، إلى توقيع اتفاقية عدم اعتداء في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٦ من قبل جميع أعضاء اللجنة - باستثناء عضو واحد - وهو إجراء هام لتعزيز السلم في المنطقة.

ومنذ وقت قريب، وفي الاجتماع الوزاري التاسع في تموز/يوليه في ليبرفيل، الذي حضره ممثلون عن أربعة من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، اعتمدنا خطة عمل تقضي بإنشاء آلية للإنذار المبكر كوسيلة لمنع الصراع في وسط أفريقيا، وعلى المدى المتوسط عقد مؤتمر إقليمي يركز على مسائل المؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، كما ينص على تنظيم دورات دراسية للموظفين القائمين على إنفاذ القانون لتدريبهم على عمليات حفظ السلام، والهدف من ذلك هو إعداد بلدان المنطقة للاشتراك، بمساعدة من الأمم المتحدة، في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

وبصفتي رئيسا لمكتب تلك اللجنة، أود أن أسترعي انتباه جميع الهيئات التنفيذية التي تعمل تحت عَلَم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وشركائنا في المنطقة دون الإقليمية، إلى الفوائد المرجوة من إقامة نظام الإنذار المبكر هذا فعلا قبل نهاية ١٩٩٧.

وبصفتي هذه أيضا أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بكامله أن يسهموا في الصندوق الائتماني الذي أقامه الأمين العام لتمويل أعمال اللجنة.

وبالنظر إلى الأزمات التي نشأت مؤخرا في أفريقيا الوسطى، لا بد أن أقول اليوم، إن منطقتنا الفرعية مهددة باحتمال قيام صراعات كثيرة تمس الشعوب على جانبي الحدود، مما يهدد استقرار دول المنطقة، وتشكك حتى في مبدأ حرمة الحدود، وهو مبدأ عزيز على منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها. إن الخطر خطر حقيقي. وعلينا فعلا أن ندرأه.

وباسم غابون أرحب بمبادرة الولايات المتحدة عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، وهو أول اجتماع من نوعه. ونحن ممتنون لقيام المجلس في هذه المناسبة التاريخية، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بإعادة تأكيد مسؤوليته المبدئية عن حفظ السلام على قارتنا.

ولكن هل نستطيع أن ننسى أن ملفات الأمم المتحدة تكاد تنفجر بأكوام التقارير والإعلانات والقرارات بشأن أفريقيا، وكلها قرارات ذات اتصال كبير بحالتنا؟

والجميع هنا يذكرون أن الجمعية العامة عقدت قبل ١٠ أعوام تقريبا دورة استثنائية معنية بأفريقيا. نعم، أنا أعرف - فهم يقولون: الآن بعد أن انتهت الحرب الباردة، لم تعد لأفريقيا أهمية استراتيجية رئيسية. هذا من سوء حظنا! ولكنني بدوري أقول، "هذا من حسن الحظ جدا بالنسبة لنا"، لأنه ما من سبب يدعونا نحن الأفريقيين أن نأسف على سقوط حائط برلين. فقد كان ذلك حدثا هاما للغاية لنا أيضا، وفتح آفاقا جديدة. إلا أن الشعوب الأفريقية اليوم، تماما مثل الشعوب الأخرى، لم تعد تكفيها الكلمات والشعارات. وهي بالتالي تتوقع أن تنتج تدابير ملموسة عن الاجتماع الخاص الذي عقده مجلس الأمن الأسبوع الماضي.

ورغم أن أفريقيا لم تعد ذات أهمية استراتيجية رئيسية، أليست هي اليوم بالنسبة للأمم المتحدة، التحدي الحقيقي لها، وأكاد أقول لضميرها الذي يعذبها، نظرا لفلسفة المنظمة الأساسية ورسالتها؟

وفيما يتجاوز حدود أفريقيا، تشعر غابون بالقلق الشديد من الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، وندعو جميع الأطراف في تلك المنطقة إلى استئناف الحوار، بدعم من المجتمع الدولي بأسره، حيث أنه لا يمكن هناك، ولا في أي مكان آخر، تحقيق حل دائم عن طريق القوة.

إن الحروب والصراعات التي نأسف لها جميعا تصبح ممكنة بسبب القوة المدمرة للأسلحة. ومن ثم يجب علينا أن نقوم بصبر وتصميم بنزع سلاح دول العالم.

وبالتالي فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز في هذا المجال بدخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، مما يدل على عزيمة المجتمع الدولي على إزالة تلك الفئة من أسلحة الدمار الشامل.

وفي السياق نفسه، يؤيد بلدي عملية أوتاوا الرامية إلى فرض حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن مؤتمر أوسلو الدبلوماسي الذي عقد مؤخرا بشأن تلك المسألة عمل وفقا لما كنا نتمناه. إلا أننا نأسف لأن بعض البلدان لم تستطع الانضمام إلى توافق الآراء القوي والمبشر بالخير الذي تم التوصل إليه هناك. ونحن نأمل أن تستطيع هذه البلدان أن تفعل ذلك في المستقبل القريب. وقد أخبرني الممثل الذي بعثته لأوسلو أن بعض الحاضرين حاولوا استثناء فئة خاصة من تلك الأسلحة أسموها الألغام "الذكية" المضادة للأفراد ليتسنى لهم الاحتفاظ بها. ولا أعلم ماذا يعني ذلك. فالألغام المضادة

للأفراد مميتة، ذكية كانت أم غبية، وهي كثيرا ما تقتل الأبرياء. وبالتالي يجب حظرها. وإذا بتر أحد هذه الألغام المسماة بالذكية رجل طفلك، وهو يلعب في أحد الحقول، فلن تجد السلوى في فكرة أن اللغم كان ذكيا.

وعلى كل حال، تدعو غابون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تكريس جميع جهودها نحو اعتماد خطة عمل من أجل نزع السلاح العام والكامل. وسيعود ذلك بالخير على البشرية.

ولسنا على علم كاف بالمعاناة الإنسانية الكامنة وراء الصراعات المسلحة، لا سيما معاناة الضحايا، خاصة النساء وكبار السن والأطفال، لأن قتلهم هو قتل للحياة ولماضي السلالة البشرية ومستقبلها. وفي هذا الصدد، لا يسع المرء إلا أن يستخدم عبارة "الممارسة البغيضة" لوصف الاستخدام المتزايد للأطفال في الصراعات.

خلال العقد الماضي قُتل مليون طفل وأصيب بجروح خطيرة أو أعيق إعاقة دائمة ستة ملايين، وتيتّم أكثر من مليون أو فروق بينهم وبين أسرهم، ويعاني ملايين آخرون من أضرار نفسية خطيرة. وهذه الصورة القاتمة هي أكثر قتامة في أفريقيا عما هي في القارات الأخرى. ولهذا السبب فإن غابون، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ودولة موقعة على ميثاق حقوق الطفل الأفريقي ورفاهه، تشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في إدانة تجنيد الأطفال وتدعو الحكومات وجميع المحاربين في ميادين القتال إلى الكف عن ممارسات مخزية على وجه خاص هي تحديدا تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، واشتراك الأطفال في القتال، والانتهاكات وأوجه إساءة المعاملة التي يتعرضون لها في كثير من الأحيان.

وفي مجال آخر، تشعر الحكومة الغابونية بالانشغال الشديد فيما يتعلق بالصراع ضد ويلات الجريمة وانتشار المخدرات، التي تشكل مصادر أخرى لمعاناة البشر. وقد اتخذنا عددا من المبادرات لمكافحتها، بما في ذلك إعادة تنظيم دوائرنا الأمنية وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الإدمان على المخدرات. إلا أن مكافحة هذه الظواهر تتطلب عزيمة وأعمالا حازمة على الصعيد الدولي تتسم بالتضامن والتعاون.

وفيما يتعلق بقضية التنمية، أود أن أذكّر بأن الهدف النهائي للحكم هو رفاه الشعوب.

وإزاء هذه الخلفية، أثبت المجتمع الدولي عزمه على تحسين الحالة الإنسانية بتنظيم مختلف حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات. وأكتفي بذكر مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان ومؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر كوبنهاغن المعني بالتنمية الاجتماعية ومؤتمر استكهولم المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال، فضلا عن آخر دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لاستعراض منتصف المدة لجدول أعمال القرن ٢١.

إلا أنه، حتى بعد جميع هذه الاجتماعات التي أحيت قدرا كبيرا من الآمال، يبدو وكأن مجتمعنا ليس مصمما حقيقة على الوفاء بالالتزامات التي دخل فيها بحرية. ويبدو أن ترجمة الأقوال المعلنة إلى أفعال ليس أمرا سهلا.

ومن ثم تأمل غابون أن يحدث توجه أكبر نحو العمل في مؤتمر كيوتو المقبل المعني بتغير المناخ، الذي سيمثل اختبارا لالتزام البلدان المصنعة بالتنمية المستدامة.

وعلى نحو مماثل، نشجع السلطة الدولية لقاع البحار على مواصلة عملها، لا سيما في وضع مدونة متوازنة للتعدين تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول فضلا عن المسائل البيئية.

إن أهمية البلدان الثمانية الأكثر تقدما ومقدرتها الحقيقية على التأثير في الاقتصاد الدولي تعطينا مبررا للأمل في أن الاتفاقات التي تم الدخول فيها في مؤتمر دنفر الأخير ستمكننا من العمل في سبيل تقوية اقتصاد دولي يكون في خدمة الإنسانية.

وقد يبدو هذا سردا للشكاوى، ولكن حتى تتحسن الحالة لا بد لنا أن نكرر أن أفريقيا تعاني من مشاكل هيكلية خطيرة. وتشمل هذه المشاكل، من جملة أمور، الاقتصادات، القائمة غالبا على محصول واحد، التي تعتمد على العالم الخارجي؛ والتدهور في شروط التجارة؛ والتدفق المالي العكسي؛ وأدنى مستوى للتنمية؛ وأكبر عدد من أقل البلدان نموا وأكبر عدد من النازحين واللاجئين.

إلا أنني أعتقد أن من الضروري التركيز على أن أفريقيا تمثل كذلك، بالإضافة إلى إمكاناتها، التي تعزى إلى المواد الخام، سوقا فعالة تضم أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة.

ونحن نعلم أن قارتنا لا بد لها، كي تتطور، من أن تعتمد على نفسها أولا وقبل كل شيء. إلا أن ما ينبغي القيام به كثير جدا. ونحن نعرف الشعار الذي يقول "التجارة وليس المعونة". وهناك جانب من الصحة في هذه العبارة. ولكن هل من المبالغة أن نقول إنها ليست صحيحة تماما، لأن من الواضح أن هناك بلدانا في أفريقيا يسمح لها مستوى تنميتها أن تكون لها بالفعل بعض التطلعات التجارية المشروعة في السوق الدولية، فضلا عن بلدان لا تزال في حاجة إلى المساعدة، في بعض المجالات على الأقل، ولا سيما في المجال الاجتماعي. وبالنسبة للنوع الثاني من البلدان، قد يصح أن نقول: "التجارة مع المعونة".

وبتلك الروح ستحضر غابون مؤتمر القمة التاسع للدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ المنتسبة مع الاتحاد الأوروبي لإطار اتفاقية لومي. وسيتشرف بلدي باستضافة مؤتمر القمة هذا في عاصمته بتاريخ ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ - وجميعها موجودة هنا في الجمعية العامة - بالقول إننا على استعداد للترحيب بها الشهر المقبل، وإننا بانتظارها جميعا.

إن غابون تستفيد من البيئة الاقتصادية الدولية، ولذلك أود أن أشاطر الجمعية تجربتنا في هذا المجال.

إن الأداء الاقتصادي في غابون تحسن كثيرا منذ أواسط عام ١٩٩٥. فمعدل النمو ارتفع ارتفاعا كبيرا؛ وتراجع التضخم إلى مستوى متدن جدا؛ وتعزز وضعنا خارج البلد. وأخذت التدابير الهيكلية تتسارع وكذلك الإصلاح الإداري. وتعمل الحكومة على تعزيز تحرر الاقتصاد وتطهير بيئة الأعمال. وبدأ بالفعل تنفيذ برنامج واسع لخصخصة المؤسسات العامة. وقد بدأ بشركة المياه والطاقة في غابون. وجرت الخصخصة بمنتهى الانتظام والشفافية - الأمر الذي أدهش العديدين - وسيستمر تنفيذ البرنامج في مجالات أخرى.

إن حكومتنا، إدراكا منها للدور الحاسم الذي يتعين أن يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق الازدهار في غابون وفي زيادة مستوى العيش لشعبها، تحاول أن تهيئ بيئة قانونية وتنظيمية تيسر الاستثمارات الخاصة وتفتح أبواب مختلف قطاعات الاقتصاد أمام المنافسة. ونقول صادقين إن غابون منفتحة على جميع الاستثمارات الخاصة. ومثلما يود الرئيس بونغو أن يقول، "إن غابون ليست احتياطيا خاصا لأحد".

إن السلطات الغابونية تتأكد من أن تكون التزاماتنا في مجال القروض وإعادة تسديدها واقعية وقابلة للحياة. وهي تدعو إلى أن يعالج ديننا الخارجي العام معالجة مناسبة لأن الآجال النهائية الصارمة لتسديده تعوق في أحوال كثيرة الجهود التي نبذلها من أجل إعادة تنشيط اقتصادنا.

وأخيرا، يجب تعزيز الشراكة في جميع المجالات، والتشجيع على نقل التكنولوجيات، حتى يمكن تنشيط القدرات الوطنية لبلداننا.

لقد أعرب الأمين العام، في خطابه إلى الجمعية العامة، عن الأمل في أن تُعرف هذه الدورة بدورة الإصلاح. إن العالم اليوم ليس كما كان في عام ١٩٤٥. ويجب أن تتكيف منظمتنا مع الحقائق الجديدة. لذلك ترحب غابون بتوصيات الأمين العام لإصلاح المنظمة.

إن المناقشات الجارية حاليا يجب أن تفضي إلى آلية لتوافق الآراء تضمن مختلف مصالح الدول الأعضاء. ولكن الحقيقة هي أن ما من خطة للإصلاح يمكن أن تنجح إلا إذا تمت معالجة الحالة المالية للأمم المتحدة.

ويذكّر بلدي بأننا نعطي أولوية كبرى للتوصيات التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته في هراري؛ وللمقترحات التي تقدمت بها حركة عدم الانحياز في مؤتمرها الوزاري المعقود في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

لقد تكلم الرئيس بونغو عام ١٩٧٧ على مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وسنحت الفرصة لي أن أعيد ذكر موقفه أمام الجمعية العامة عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى، إن غابون ترى أن بإمكاننا أن نوفّق بين المتطلبات التي تبدو متعارضة وذلك على النحو التالي: عن طريق إزالة الخلل الجغرافي القائم في مجلس الأمن بغية تعزيز شرعيته وفعاليته؛ وعن طريق جعل عملية صنع القرار في المجلس أكثر ديمقراطية؛ وعن طريق إتاحة تمثيل أكثر إنصافا لأفريقيا. إن أفريقيا تطلب مقعدين دائمين، بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الآخرون؛ وهذان المقعدان يشغلان مداورة وفقا للمبادئ التي ستتقدم بها

المجموعة الأفريقية إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

وتؤكد غابون مجددا هنا التزامها بمبدأي العالمية ومساواة الدول في السيادة. وينبغي لهذين المبدأين أن يشكلا أساس جميع الأفكار المتعلقة بالإصلاح.

ويحدوني الأمل في أن تتيح لنا هذه الدورة للجمعية العامة أن نخطو خطوة أخرى نحو تعزيز المُثُل العليا التي نتشاطرها جميعا.

إن هذا الانتقال نحو تحقيق عالم أكثر إنسانية لن يكون خاليا من الأخطار. فسوف يتعين علينا أن نكافح في وقت واحد تعاظم الأنانية وتنامي التضامن المزيف، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بشعوبنا إلى اقتتال أخوي.

وإنني على اقتناع أن بإمكاننا أن نتصدى متحدين للتحدي المتمثل في بناء عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير السياحة ووزير الشؤون الخارجية بالنيابة في جمهورية زامبيا، معالي الأونرابل أموسا ك. موانموامبوا. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موانموامبوا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أتقدم إليم بتهانئ وفد زامبيا إلى سعادة السيد هينادي أودوفينكو على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذه الدورة تتصف بأهمية خاصة حيث المقصود أن تعطي قوة دفع للمفاوضات الجارية بشأن هيكل الأمم المتحدة في المستقبل عن طريق عملية الإصلاح. ونحن على يقين بأنه سيقود مداولات هذه الدورة إلى نهاية ناجحة نظرا لما يتحلى به من مهارات دبلوماسية مجربة.

ويتوجه وفد بلدي إلى سلفه، السفير غزالي إسماعيل، ممثل ماليزيا، بكلمات الإعجاب والامتنان على الطريقة المثالية التي قاد بها الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن ارتياح وفدي للطريقة الماهرة التي يدير بها الأمين العام، السيد كوفي عنان، شؤون المنظمة منذ انتخابه قبل عام. وزامبيا على يقين بأنه نظرا لمهاراته الإدارية والدبلوماسية الراسخة، سيدير هذه المنظمة بفعالية في الوقت الذي تتصدى فيه للمسائل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

في الدورة الخمسين اجتمع زعماء العالم هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. وفي الاحتفال بالمناسبة، تأملنا وقيَّمنا إسهام الأمم المتحدة في السلام والاقتصاد والتنمية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان الأساسية على الصعيد العالمي، وأكدنا مجددا إيماننا بالمنظمة، واتفقنا على الوفاء النشط بأهداف الميثاق عن طريق تعزيز منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها.

وإزاء هذه الخلفية يعتقد وفدي أن الدورة الراهنة للجمعية العامة ينبغي أن تغتنم الفرصة لدفع عملية الإصلاح إلى الأمام. وزامبيا في هذا الصدد، على اقتناع بأن من شأن إيجاد نهج شامل لإصلاحات الأمم المتحدة أن يكفل، بمعزل عن تحسين الكفاءة والفعالية، تنفيذ برامج العمل التي وضعتها المؤتمرات العالمية في التسعينات - من ريو إلى القاهرة؛ ومن كوبنهاغن إلى بيجين واسطنبول - والتي أكدت أهمية التنمية المستدامة وجعلتها موضوعا وأولوية رئيسيين. ولقد وفرت هذه المؤتمرات نقطة انطلاق لبذل جهود عالمية لدفع التنمية المستدامة إلى الأمام، ووضعت أهدافا ورسمت خطط عمل واسعة وفَّرت الأساس الذي يمكن للإجراءات الوطنية والدولية أن ترتكز عليه.

وإن كنا نوافق على ضرورة إصلاح منظمتنا فمن الأهمية بمكان أن نسأل أنفسنا عما نبتغيه من هذه الإصلاحات. من حيث المبدأ ترحب زامبيا بالاقتراحات والتدابير المقدمة من الأمين العام بصدد التفاوض على إصلاح الأمم المتحدة، وقد درست هذه المقترحات والتدابير بدقة. وما يتوقعه وفدي هو ألا تسفر عملية الإصلاح عن قيام أمم متحدة أكثر ديمقراطية وكفاءة وفعالية ومستقرة ماليا فحسب، وإنما أيضا أن يكون لهذه العملية أثر هام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتود زامبيا أن ترى الولاية الإنمائية للأمم المتحدة وقد أعطيت أولوية ومكانة بارزة في هذه الإصلاحات.

وتتصل بعملية الإصلاح قضية ملحَّة هي قضية الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة. ونرى أن هذه الحالة هي المعوق الرئيسي الذي يقوض من قدرة الأمم المتحدة على أن تتناول على نحو واف ولاياتها في مجالات عديدة.

ولهذا نود أن نرى المتأخرات المستحقة للمنظمة وقد دفعت بالكامل وفي حينها ودون شروط مسبقة.

من بين العناصر الرئيسية لعمليات الإصلاح في الأمم المتحدة تأتي إصلاحات مجلس الأمن. ونطالب بأن يؤدي توسيع مجلس الأمن إلى جعله أكثر تمثيلا وديمقراطية. وينبغي لهذا التوسيع أن يكون على مستويي العضوية الدائمة وغير الدائمة كليهما. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعلن على نحو قاطع عن تأييده للموقف الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومؤداه أن مجلس الأمن الموسع ينبغي أن يكون عدد اعضائه ٢٦ عضوا.

وتؤيد زامبيا المطالبة القائلة بأن مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تستحق الآن مقاعد كأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن الموسع. وأفريقيا التي تحظى بزهاء ٣٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة تستحق بالتأكيد أن يكون لها مقعدان دائمان وثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن.

ويؤكد وفدي من جديد التزامه بنزع السلاح العام الكامل. وبدافع من هذه الروح، نود أيضا أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أوسلو بالنرويج، لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونأمل أن يتسنى لكل بلدان العالم أن توقع على الاتفاق في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

إن الصراعات القائمة في شتى أرجاء المعمورة تواصل تهديد السلم والأمن الدوليين. وقد شهدت أفريقيا بصفة خاصة العديد من الحروب الأهلية التي كانت آثارها مدمرة.

وزامبيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسودان وأماكن أخرى من القارة. ونود أن نناشد أطراف هذه الصراعات أن تلتزم بمبدأ التسوية التفاوضية السلمية للمنازعات. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل المساعدات اللازمة لحل هذه الصراعات في مرحلة مبكرة.

في أنغولا تتسبب الحرب الأهلية في حالات من أسوأ حالات المعاناة الإنسانية. وزامبيا، بوصفها البلد المضيف للمحادثات التي أدت إلى التوقيع على بروتوكول لوساكا، ترغب بقوة في كفالة السلم والأمن الدائمين في أنغولا. ومع ذلك تشعر زامبيا بخيبة الأمل إزاء عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بالتزاماته الناشئة عن بروتوكول لوساكا وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتود زامبيا أن تسجل استياءها إزاء عناد اليونيتا.

وستواصل زامبيا مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان أخرى، جهودها لتعزيز الأحوال التي تؤدي إلى إقامة السلم والأمن الدائمين في أنغولا. ونؤمن بأن السلم في أنغولا سيوسع حدود السلم في الجنوب الأفريقي، مما سيمكّن بلدان المنطقة من تركيز جهودها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جو من الديمقراطية.

وتؤكد زامبيا من جديد موقف منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالحالة في سيراليون. وفي هذا الشأن، نناشد المجتمع الدولي أن يواصل رفضه الاعتراف بالحكم العسكري في سيراليون. ونطالب بأن تعيد العصبة الحاكمة السلطة إلى حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا.

لقد خرجت جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوها من حرب أهلية دامت سبعة أشهر. ويسرنا أن ذلك البلد قد بدأ الآن في توجيه انتباهه إلى تحديات التعمير والتنمية.

ولهذا نناشد المجتمع الدولي أن يساعد دون قيد أو شرط الإدارة الجديدة في ذلك البلد في تيسير إصلاح الهياكل الأساسية وبناء القدرات لتوطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذا البلد.

ونهنئ شعب ليبريا على توصله للسلام عن طريق العملية الديمقراطية كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدور الحميد الذي اضطلع به في حل الصراع الليبري.

وبشأن حفظ السلام في أفريقيا، نرى أن أفريقيا تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن حل الصراعات في قارتنا. ولهذا السبب بالذات أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية آلية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها ونأمل أن يؤيدها المجتمع الدولي تأييدا كاملا.

وعلى الجبهة الاقتصادية، يسر زامبيا أن تلاحظ أن أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بدأت تشهد معدلات نمو إيجابية، وصلت في متوسطها إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو أعلى معدل بلغته في ٢٠ سنة. ويعزى معظم هذا النجاح إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي اضطلعت بها بلدان افريقية عديدة. ومع ذلك فإن هذا الانجاز الإيجابي لا يمكن أن يستمر إلا إذا عولجت بفاعلية مشاكل الفقر والحرمان والتهميش.

وثمة عامل آخر ما زال يحد من جهود التنمية المستدامة في العديد من البلدان الأفريقية، ومنها بلدي، وهو عبء المديونية الخارجية الثقيل. وزامبيا ترحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الثقيلة المديونية. ومع ذلك نشعر ببالغ القلق إزاء عدم اليقين الذي يكتنف تمويل تلك المبادرة. ونشعر أيضا بالقلق إزاء انتشار المشروطية وخاصة استخدام اعتبارات غير اقتصادية في تحديد إمكانية الإفادة من هذه المبادرة.

وترى زامبيا أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في صياغة توافق آراء دولي بشأن مشكلة المديونية الخارجية المُشلَّة للبلدان النامية وفي المساعدة على تعبئة موارد جديدة لتمويل التنمية. ونتوقع أيضا أن توفر الأمم المتحدة القيادة في علاج أوجه التباين المتزايدة الاتساع فيما بين الدول، ومعالجة الاتجاهات المتزايدة نحو اتباع ممارسات تجارية غير منصفة وحمائية في التجارة الدولية، مما أدى إلى تهميش بعض المناطق ولا سيما أفريقيا.

وتشعر زامبيا بمزيد من القلق إزاء استمرار الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت الذي تُعنى فيه الأمم المتحدة بمتابعة المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن التنمية. وتتبدى دلائل متزايدة أيضا على الافتقار إلى الحماس اللازم لتنفيذ الاتفاقات التي تم الدخول فيها بحرية في المؤتمرات الدولية. ومثال ذلك عدم إقدام الحكومات على تنفيذ الاتفاقات والالتزامات والتوصيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي لاستعراض التقدم في تنفيذ اتفاقات ريو وصلت إلى نتيجة تفيد أن معدل تنفيذ برنامج العمل كان بطيئا للغاية، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى قلة الموارد. وتبين أيضا أن هناك افتقادا واضحا للإرادة السياسية اللازمة لكفالة تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن توافق آراء ريو بشأن البيئة والتنمية. ولهذا تود زامبيا أن ترى، خلال هذه الدورة للجمعية العامة، إحراز تقدم بشأن الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لموضوع تمويل التنمية. وكما نعلم جميعا، لم يحرز تقدم يذكر بشأن هذا الاقتراح منذ طرحه خلال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة.

وعلى الجبهة الداخلية، اعتمدنا في زامبيا برامج عمل وطنية سعيا لتنفيذ أهداف وغايات مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، وإعلان بيجين. وفي تنفيذها لبرامج العمل هذه، ركزت حكومتي على أكثر أعضاء مجتمعنا ضعفا لتعزيز قدرتهم على الاشتراك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، بغية رفع مستويات معيشتهم. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة خطوات لضمان الوصول المتكافئ إلى التعليم الجيد لكل الزامبيين، وذلك بتوفير التعليم الأساسي العام في أقصر إطار زمني واقعي. ويجري أيضا الاضطلاع ببرنامج شامل للإصلاحات الصحية، والمنتظر أن يؤدي ذلك إلى تحسين الحالة الصحية لشعبنا. إلا أن التدابير والبرامج التي تضطلع بها الحكومة ليست كافية لتحقيق أهداف برامج العمل هذه بالكامل، وذلك يرجع بصورة أساسية إلى الموارد المالية المحدودة.

ونود أن نختتم هذا البيان بالتأكيد على استمرار أهمية الأمم المتحدة. لقد اتضحت وجاهة قضية الإصلاح. ومن واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه الأجيال المقبلة أن نعكف على تنفيذ مهمة الإصلاح، مدركين جيدا أن العالم بحاجة إلى أمم متحدة يمكن الاعتماد عليها للتصرف بفعالية في كفالة السلم والأمن، وفي تحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتجارة في جمهورية جزر مارشال، معالي الأونورابل فيليب مولر.

السيد مولر (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن حكومة

جمهورية جزر مارشال، عن التهانئ للسيد هينادي أودوفينكو على انتخابه، ولأثني على رئيس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة على العمل الممتاز الذي قام به.

لقد أكد وفدي على أهمية التنمية المستدامة منذ أن أصبح عضوا في الأمم المتحدة. وقد جرى مؤخرا التأكيد مرة أخرى على إيماننا بها وتأييدنا لها من قبل فخامة الأونورابل إماتا كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال، وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١. إن هذه التمنية المستدامة هي حجر الزاوية لسياسة حكومتي وستظل كذلك، ولكن لا بد لي أن أردد هنا ما نعرب عنه دوما أي قولنا إن التنمية المستدامة ليست أسهل طريق يمكن لبلد صغير مثل جزر مارشال أن يسلكه، فهناك عراقيل عديدة تعترض طريق تقدمنا ويتعين علينا مواجهتها. واسمحوا لي أن أحاول وضع ذلك في منظور أفضل.

إن النمو السكاني في جزر مارشال وفي العديد من أجزاء المحيط الهادئ يبعث على قلق حكومتي الشديد. فقد وصل إلى ٤,٢ في المائة، ولكن يبدو أنه تراجع الآن إلى ٣,٥ في المائة. ومع ذلك يظل هذا الرقم أعلى بكثير مما يمكن لبلدنا الصغير تحمله. وبما لدينا من موارد محدودة أصلا، من الصعب تخيل فرص العمل التي سيلزم إيجادها للأجيال الجديدة. إننا نواجه بالفعل مشاكل ناجمة عن عمليات خفض العاملين في القطاع العام. ومن المفروغ منه أن عدد العاملين في هذا القطاع كان كبيرا أكثر من اللازم. فقد بلغت نسبتهم في إحدى المراحل ٦٠ في المائة من القوة العاملة ولكنها انخفضت الآن إلى ٤٣ في المائة. ويظل هذا رقما عاليا للغاية، ونحن ندرس جميع السبل لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص كي تتسنى زيادة التوظيف في القطاع الخاص.

ولكن النمو السكاني يؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على بيئتنا المحلية. فهناك اتجاه متزايد نحو الهجرة إلى المركزين الحضريين في جزر مارشال أي إلى ماجورو، العاصمة، وإيباي، البلدة القريبة من قاعدة الولايات المتحدة في كواجالين. وتزداد هاتان المنطقتان ازدحاما بشكل متزايد، وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حلول محلية. وهناك حاجة كبيرة إلى تحسين الأوضاع الحضرية، ولكننا في الوقت ذاته نرغب في تخفيض المعدل الذي ينمو فيه عدد السكان في المراكز الحضرية.

وفي أي ديمقراطية مثل ديمقراطيتنا، من الصعب محاولة فرض أية قيود؛ فعوضا عن ذلك نحن نحاول الاستعانة بالحوافز. وإحدى الأفكار التي جربناها هي إيجاد وظائف في الجزر المحيطة. وقد أدركنا منذ زمن الإمكانيات الكامنة في الجزر المحيطة لو توفرت استثمارات أكبر لمشاريع التنمية المستدامة.

إن النمو السكاني يسبب صعوبات للبلد في مجالات عديدة مختلفة، ولكن العمل الذي تقوم به الحكومة والسلطات المحلية يحقق بعض التقدم. وقد شرعت شبيبتنا والمجموعات الكنسية بالذات في تناول هذه المسألة، باعتبارها شاغلا رئيسيا للمستقبل. ولكن هذه المشلكة ليست إلا واحدة من المشاكل التي يتعين علينا مواجهتها.

إننا لم نتخل عن الكفاح لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة في جزر مارشال. وعلى الجانب الحكومي، نحن ننظر قبل كل شيء في أمر كيفية إصلاح الهياكل الحالية واستخدام مواردنا بطريقة أفضل. ونحن مهتمون بأية ابتكارات جديدة يمكن أن تساعدنا. ولكن يتضح بازدياد أننا إذا أردنا الخروج من سلسلة الدورات المدمرة والابتعاد عن الأنماط غير المستدامة، فعلينا أن نعمل جميعا معا. وستظل هناك حاجة دائمة إلى تقديم المساعدة الخارجية إلى جزر مارشال، ولكن هذه المساعدة يمكن بل ينبغي توجيهها بطريقة أنسب.

لقد أبلغتكم في العام الماضي أن الضرر الذي ألحقته تجارب الأسلحة النووية بجزر مارشال كان أكثر هولا وتدميرا مما فهمناه من قبل. ونحن نعلم الآن أن عددا أكبر بكثير من الجزر والمجموعات البشرية قد تضرر. إن برنامج التجارب في جزر مارشال قد ساعد المجتمع الدولي على تفهم آثار الأسلحة النووية على البشر والبيئة. وكانت هذه المعرفة عاملا مسهما في الحيلولة دون نشوب حرب نووية خلال حقبة الحرب الباردة. ونحن في جزر مارشال نعتقد أننا قمنا بدور ملموس في إيصال الحرب الباردة إلى نهايتها. ونشاطر الأمم المتحدة التزامها تجاه السلم والأمن العالميين ونزع السلاح.

ولا شك أن إجراء التجارب النووية في جزر مارشال، كان التجربة الحاسمة في حياة شعب جزر مارشال في هذا القرن. فاختبارات الأسلحة النووية التي أجريت في بلدنا، والاختبارات التي أجريت على جيراننا من جزر

المحيط الهادئ لوثت كل بوصة في بيئتنا، وعرضت كل مواطن من مواطنينا لخطر الإشعاع. ونتيجة لذلك تسعى حكومتي بشق الأنفس إلى الحصول على موارد لمعالجة الآثار الطبية والبيئية المباشرة للتعرض للإشعاع، إذ أنه لا تتوفر لدينا الأموال الكافية لذلك. ونحن نكافح أيضا للتعامل مع المشاكل غير المباشرة لنزوح السكان المتضررين، والافتقار إلى العناية الطبية الكافية لهم. ويشكل ذلك عبئا زائدا على مواردنا المخصصة للعناية الطبية والمحدودة أصلا.

ونحن لا نستطيع حل هذه المشاكل بمفردنا، ونشعر بأننا مضطرون إلى مناشدة المجتمع الدولي. وإننا نقدر طبعا جميع الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالإدارة سابقا في بلادنا لمعالجة مشاكلنا، وتشجعنا الدلائل الأخيرة على استعداد الولايات المتحدة لمعالجة الشواغل الباقية. غير أن الجهود المبذولة حاليا لمعالجة العواقب التي لا تزال مستمرة جهود غير كافية. فلشعب جزر مارشال الحق، مثل سائر الشعوب في جميع أنحاء العالم، في التمتع ببيئة صحية ونظيفة. ومن حقنا بالتالي أن نطلب المساعدة في إصلاح أراضينا وإعادة سكاننا النازحين إلى بيئة آمنة.

وفي هذا الصدد، للأمم المتحدة دور هام ينبغي أن تضطلع به. ومما يشجع أن نرى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم الآن بإجراء مسح في المناطق الشمالية لجزر مارشال. غير أنه يجدر بهيئة أخرى، هي لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري أن تقوم بدور أكبر كثيرا. وقد اطلعنا على اختصاصات تلك اللجنة العلمية، ولا نرى سببا يمنعها من القيام بدراسات يمكن أن تساعد في المستقبل المجموعات السكانية التي تعاني من آثار الإشعاع الذري. وفي نظرنا أنها يجب أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الفهم الأكاديمي، ويجب أن يكون لها دور يتيح مزيدا من التفاعل مع البلدان المتضررة. ولقد أدهشني أيضا الإيجاز الشديد الذي اتسم به التقرير الأخير للجنة العلمية، فقد اقتصر على صفحة واحدة. ونود المطالبة بأن توسع تلك اللجنة نطاق عملها، وأن تنظر في أمر كيفية دراسة أحوال المناطق المتأثرة بالتجارب النووية مثل جزر مارشال. وسنكون على استعداد لمساعدة اللجنة العلمية في الحصول على الوثائق والمعلومات التي أزيل عنها طابع السرية، والتي تتعلق بإجراء التجارب النووية وآثارها على البشر. ويعتزم وفدي أن يستعرض هذه المسألة في اللجنة الرابعة.

وبلدي، الذي يتشكل كله من جزر مرجانية منخفضة ولا توجد فيه جبال، يواجه أكبر خطر من ارتفاع مستوى سطح البحر. وبينما نحن نناقش هذه المسألة نظريا هنا، نجد أن آثار التعرية والعواصف وأمواج المد العارمة قد أصبحت محسوسة بالفعل في جزر مارشال. ولدينا اعتقاد راسخ بأن العلماء الذين يعملون مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد توصلوا فعلا إلى براهين مقنعة عن هذه المسألة المزعجة. وقد انعكس هذا التوافق في الآراء في قبول كل الحكومات المعنية للتقرير التقييمي الثاني للفريق. ونتيجة لهذا القبول للدليل العلمي كنا نتوقع على الأقل أن توافق البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بما سمي بالتدابير التي يتحتم القيام بها. وتهدف هذه التدابير إلى تحسين الكفاءة وتقليل النفايات، وتطوير مصادر بديلة للطاقة. وحكومتي تؤيد بالكامل هذه المبادرات، إذ تبدو في نظرنا طريقة معقولة تماما للبدء في معالجة تغير المناخ. ولكننا نجد مقاومة حتى لهذه الفكرة المتواضعة التي تهدف إلى محاولة إيقاف هذا الهدر غير المسؤول للموارد الطبيعية والوقود الأحفوري. وتتردد على سمعي أنباء عن العملية التفاوضية تفيد بأن هناك بلدانا ما زالت تحاول تقويض العملية من أساسها تحقيقا لمكاسب خاصة في المدى القصير. ولا يسعني إلا أن أقول إن حكومتي يحزنها موقف هذه البلدان. ولهذا السبب فإن فريق الخبراء الإقليمي التابع لمنطقة المحيط الهادئ حذر من أننا قد نضطر إلى أن ننظر في خيار الهجرة بدلا من خيارات التكيف مع أوضاعنا. فهل نحن على استعداد لأن نشهد اختفاء بلدان بكاملها من أجل مكاسب اقتصادية قصيرة المدى.

وقد حاولت مؤخرا حملة إعلانية في الصحف هنا في الولايات المتحدة أن تضيف مزيدا من البلبلة والشك بشأن الأدلة العلمية، وهي تنشر سيناريوهات منذرة بأهوال يوم القيامة بالنسبة لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا تحريف لما يجري نقاشه، ولما هو مقترح، وللنتيجة التي يرجح أن تترتب إذا نحن لم نتحرك للعمل الآن. وزاد من دهشتي أن أشاهد إعلانات في التلفاز تسوق معلومات مضللة مشابهة. والمسألة التي يبدو أنها تثار هي أن البلدان المتقدمة النمو ستدفع ثمنا ماليا باهظا من أجل تدابير لن تكون فعالة. والإيحاء هنا هو بأن قضية تغير المناخ إنما هي مؤامرة سخيفة من جانب البلدان النامية هدفها التحكم في الاقتصادات الصناعية غير أن الحقيقة هي أن تغير المناخ سيكون مكلفا لنا جميعا. ولن يكون تدمير الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المناطق المنخفضة سوى أولى العلامات عندما تتفتح بوابات

الطوفان أمام تغير المناخ الكامل. ويجب ألا يتوهم أحد أن هناك أي خيار آخر عدا العمل على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة. وأود أن أعلن موقفنا الذي يدعمه العلماء والاقتصاديون والناس المهتمون، وهو أن عدم العمل سيؤدي إلى كارثة للجنس البشري. وما نحتاج إليه باعتباره الخطوة الأولى هو إحداث تخفيضات ملموسة وملزمة قانونا لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم الصناعي.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للأمين العام ودعمنا الكامل له في جهوده ومقترحاته لإصلاح الأمم المتحدة. وقد قام المسؤولون عندنا بدراسة تقريره وتوصلنا إلى أننا ينبغي أن نقدم تأييدنا التام لرؤية الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ولدي بعض الخبرة بالصعوبات التي تحيط بجلب الإصلاح إلى نظام لا يرغب فيه، ونحن نتفهم تماما التجربة التي يمر بها. إلا أن الإصلاح مهم للغاية إذا أردنا أن تكون لنا أمم متحدة فعالة وناظرة إلى الأمام، أمم متحدة يمكن أن تساعدنا نحن البلدان النامية في سعينا إلى التنمية المستدامة. فكل الجهود الوطنية للبلدان من أمثال جزر مارشال بحاجة إلى صرح دولي داعم يفضي إلى بلوغ غايات التنمية المستدامة. وللأمم المتحدة دور حيوي وفي غاية الأهمية، ويجب علينا أن نحافظ على موقعها القيادي ووظيفتها التنسيقية.

ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة أن تُلزم الدول الأعضاء من جديد أنفسها بواجباتها المترتبة على المعاهدات، وأن تتفاوض بحسن نية، وأن تتوصل إلى الخطوات التي يتعين علينا أن نتخذها تحقيقا للفائدة المتبادلة. وأود أن أعيد تأكيد تأييد حكومتي للمقترحات التي قدمتها لجنة الاشتراكات باعتبارها نقطة بداية طيبة للإصلاح المالي. دعونا نتخذ هذه الخطوات الأولى المتواضعة، وفي المرحلة التالية يمكن أن نكمل الإصلاح.

ويجب أن يشمل الإصلاح أيضا توسيع عضوية مجلس الأمن. وقد أعلنا عن تأييدنا لعدة مقترحات في المناقشات العامة السابقة، كما نشارك في عمل الأفرقة العاملة. وفي الأسبوع الماضي، كرر رئيس وزراء فيجي اقتراح بلده الداعي إلى زيادة مكانة منطقة المحيط الهادئ، بجعلها منطقة دون إقليمية ضمن المجموعة الآسيوية. وهذه فكرة نؤيدها من كل قلوبنا. فقد لمست جانبا هاما جدا من الأسباب التي تجعلنا بحاجة إلى التوسع، أي تيسير مشاركة جميع البلدان في مجلس الأمن. فإن بلداننا ستشعر بارتياح أكثر لقرارات مجلس الأمن لو أتيحت لنا فرصة أفضل للظفر بعضويته. وهناك حاجة أيضا إلى إعادة النظر في استخدام حق النقض ومداه، وفي ما إذا كان ينبغي ضم أي أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن. فقد يكفي الأخذ بنظام للتناوب الدوري يكون أكثر إنصافا.

وهذه هي بعض المسائل الأكثر الحاحا المعروضة أمام الجمعية العامة. وينبغي أن توضح على نحو أكبر الصلة بين ما يدور في المجتمع الدولي وأثر نتائجه على فرادى الدول. فعملية التنمية المستدامة التي نود أن نعمل من أجلها تتطلب بذل جهد ضخم من جانب حكومة جزر مارشال ومواطنيها.

وبالمثل، يجب أن يشارك المجتمع الدولي كله في رسم مستقبل يتسم بالمزيد من الديمقراطية والتعاون في هذه المنظمة الفريدة. ونرى اننا نستحق دعم المجتمع الدولي لجهودنا، ونتعهد بالعمل البناء مع منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي معالي السيد موني كابتان، وزير خارجية ليبريا، وأعطيه الكلمة.

السيد كابتان (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقدم لسعادة السيد هينادى أودوفينكو تهاني الشخصية وأن أتمنى له كل نجاح خلال رئاسته ويشرفني أن ألقي خطاب فخامة السيد تشارلز غانكاي تايلور، رئيس جمهورية ليبريا، الذي لا يستطيع للأسف أن يكون هنا اليوم. ونص الخطاب كما يلي:

"أود بداية أن أتوجه اليكم وإلى هذه الجمعية بخالص التحية باسم ليبريا، حكومة وشعبا، وباسمي شخصيا. ونحن نأتي هنا اليوم بعد أن صمدنا لأزمة أهلية حادة امتدت قرابة العقد، وقد خرجنا منها ولا نزال على قيد الحياة بفضل الوعي الحاد لمنطقتنا دون الإقليمية، التي أدى تعاطفها مع محنة ليبريا إلى وضع وتنظيم آلية للحيلولة دون تدميرنا لأنفسنا. ونحن مدينون بنفس القدر من الفضل للمساعدة الإنسانية الهائلة التي قدمها المجتمع الدولي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ ونقف هنا قبل كل شيء كشهادة حية للعلي القدير الذي شاء برحمته أن يرفع يد الشر عن أنشطة أمتنا.

"والواقع إننا هنا لأن ليبريا صمدت للزمن وللمحنة القاسية. واليوم، أصبح يسمع صوت إضافي لدولة أفريقية ذات سيادة - وعضو أصيل في ميثاق هذه المنظمة - من خلال الرئيس المنصَّب دستوريا لحكومتها، والتي نرمز لها والتي من أجلها نرفع له كل آيات التمجيد.

"ويسرني أن أهنئ سعادة السيد هنادي أودوفينكو على انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة هذه. ونضيف إلى هذا أطيب تمنياتنا له للنجاح في مواجهة تحديات هذه المهمة الخطيرة. ويجدر بنا أيضا توجيه شكرنا إلى سلفه، سعادة السيد غزالي إسماعيل، الذي تميزت فترة شغله للمنصب بالتزام وطيد بإيجاد الحلول للمسائل العديدة المؤثرة على مداولات الدورة الحادية والخمسين.

"وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم ليبريا، حكومة وشعبا، بالأمين العام كوفي عنان. ولقد دلل فعلا على أنه يفهم المشاكل التي تعاني منها افريقيا، قارته الأم، وإن دوره القيادي لم يقف عند الانجازات التي حققها بوصفه إبنا لغانا. ويوما بعديم تتبدى ومضات لقدرته كناطق رسمي فعال باسم البشرية جمعاء. واسمحوا لي أيضا بأن أكرم تكريما خاصا الأمين العام السابق، السيد بطرس بطرس غالي، الذي حقق منافع للبشرية بعزمه الثابت وجهوده القيمة من أجل تعزيز دور المنظمة في سعيها من أجل السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون بأن ما تحلى به أثناء فترة ولايته من صبر، وما أقدم عليه من مبادرات عديدة، وما بثه من التزام شخصي في عملية السعي من أجل السلام والتفاهم أمور تستحق الثناء من هذه المنظمة.

"إن إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسة عقود مضت آذن ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية. فباعتماد ميثاقها - الذي هو مفخرة ووثيقة صامدة للزمن ساعدت ليبريا في صياغتها - أرسى نظام عملي للتعاون الدولي، وفيه عقدت الدول العزم على استئصال ويلات الحروب؛ وتعزيز السلام من خلال العدالة والقانون الدولي، واحترام الحقوق المتساوية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها؛ والنهوض بالتقدم الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونود أن نؤكد مجددا على إيماننا الصريح بالأمم المتحدة، وأملنا الذي لا يخبو في أن تظل هذه المنظمة أداة حقيقية لقيام العلاقات الحسنة بين جميع الدول. وبتأكيدنا على التزامنا الراسخ بمُثُلها، نحن نكرس أنفسنا مجددا لأهدافها. والواقع، أنه من خلال كل منظور تقريبا، تعد هذه المنظمة منظمة تواصل خدمة التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي. واليوم، وإذ تقوى صورتها كمركز لتحقيق الوئام، نرى أن رؤيا مؤسسيها قد اتسعت في كل مجال عبر الطيف الأصلي المتوخى لعملها.

"وعليه فإننا بوصفنا من الدول التي حلمت بتأسيسها وشاركت بنشاط في إنشائها قد رأينا من المناسب بالرغم من صراعنا الأهلي في الفترة الأخيرة، وما سجل عنه من أحداث ينفطر لها الفؤاد، أن نحضر هنا شخصيا في هذه الدورة الثانية والخمسين، لا لتأكيد التزامنا مجددا بتعددية الأطراف فحسب، بل أيضا لاستكشاف وسائل جديدة لتحويل آمالنا في التضامن إلى أعمال ملموسة من أجل السلام والتنمية؛ لا لمجرد الحرص على المراسم، بل أيضا لإضافة طابع الصراحة إلى نطاق المناقشات الجارية من أجل تحسين منظمتنا.

"في ١٩ تموز/يوليه، وعشية الاحتفال بالذكرى الخمسين بعد المائة لاستقلالنا، توجه شعب ليبريا إلى صناديق الاقتراع واتخذ قرارا صريحا من أجل بداية جديدة عظيمة للديمقراطية، ومن أجل إقامة حكومة تمثيلية في ظل نظام دستوري، ومن أجل السلام والرخاء في مسيرتنا نحو القرن الحادي والعشرين. وفي تلك العملية ذات الأهمية الفائقة، دلل الشعب الليبري مرة أخرى، كما فعل طيلة الـ ١٥٠ عاما من صموده، على مرونته وإرادته التي لا تقهر للتغلب على صعاب خارقة، ولإبقاء شعلة الاستقلال الوطني في أفريقيا مضيئة.

"لقد وصف جواهر لال نهرو، أول رئيس للوزراء في الهند، لدى مولد أمته، الاستقلال بأنه تلك اللحظة التي "يُولى فيها عصر، وتنطق فيها روح الأمة بعد أن طال كبتها.

"وهكذا، فإننا إذا نظرنا إلى الأحداث المفجعة في تجربتنا الوطنية في السنوات الأخيرة في إطار الحتمية التاريخية، أمكننا أن نقول باطمئنان إن

انتخابات ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ أيقظت روحا جديدة متحررة للأمة الليبرية.

"وفي ظل هذه الرؤية نرى الانتصار الساحق الذي تحقق في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ باعتباره الالتقاء النهائي لجميع أفراد شعبنا في وحدة وطنية تعبر عن الروح الوطنية المتحررة. وقد تمت عملية التصويت في أسبوع الاحتفالات الرسمية بمرور ١٥٠ عاما على تأسيس دولتنا. وهو تصويت يقوم على الأمل المتجدد الذي يصفه أحد الكتاب بقوله: "مثالية فيها إحساس بالهدف". لقد صوت الشعب لإنهاء الحرب الأهلية والاضطرابات الوطنية وليبدأ عهدا جديدا من السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم المسؤول والرخاء.

"ولقد استوعبنا رسالة شعبنا بالكامل. وبعد تنصيبنا في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ بدأنا بتشكيل حكومة تمثل الجميع، وشرعنا في عملية المصالحة الوطنية. وقد دعونا جميع الليبريين على اختلاف انتمائهم الحزبي والسياسي والديني والعرقي إلى أن نضم أيدينا معا في بناء بلدنا. وأكدنا لهم أن هدفنا الأول هو تعزيز الوحدة الوطنية باعتبارها الأمل الوحيد للسلام الحقيقي والتقدم في بلدنا.

"وأكدنا من جديد دستور ١٩٨٦ باعتباره القانون الأم في ليبريا. فهذا الدستور يضمن الحقوق الأساسية والحريات للجميع على قدم المساواة ويحميها. ونحن ملتزمون بالعمل وفق هذه الوثيقة المقدسة. وستعمل إدارتنا على ضمان نظام قضائي مستقل له مصداقيته، وعلى تعزيز قيامه بعمله. وسنحمي حقوق الإنسان وحرية الصحافة. وقبل كل شيء سنسعى إلى توطيد الاستقرار الداخلي عن طريق وجود حكومة وحدة وطنية تمثيلية.

"لقد تعلمنا من تجربتنا كدولة أن حق تقرير المصير هو شرط مسبق لا غنى عنه لأي شعب ليضمن تنميته الوطنية ويقوم بدور مفيد في المجتمع الدولي. وحق تقرير المصير لا يقتصر، في نظرنا، على التحرر من السيطرة الخارجية ولكنه يشمل التحرر من الطغيان الداخلي أيضا. ولقد برهنت التجربة في مرات كثيرة على أن الدعم الخارجي لن يكون صحيا إذا ما ارتبط ببقاء نظام معين بدلا من أن يرتبط بنمو الأمة وتنميتها. إذ لا بديل عن الشرعية والحكم الصالح. ومن شأن التحرر الداخلي أن يوقظ الوعي من جديد بقضايا السلام والأمن والاستقرار وحل النزاعات في داخل المجتمع. وبه تقوى مؤسسات الاقتصاد السوقي وتنتعش آمال الشعوب في مستوى معيشة أفضل وفي حياة كريمة.

"وفي هذا الصدد ستواصل ليبريا، من واقع تجربتها، القيام بدور تعزيز السلام والأمن في المنطقة، وحفز التنمية الوطنية عن طريق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وإشاعة القيم الديمقراطية من خلال بناء المؤسسات.

"إننا واعون للتغيرات الكبيرة التي تحدث حاليا، بما في ذلك زيادة الاتجاه نحو التعددية السياسية، وإشاعة الديمقراطية، وارتفاع النمو الاقتصادي في عدد من البلدان، والتوجه السريع نحو اقتصاد السوق، والتقدم نحو تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته.

"لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى استرخاء التوترات، خاصة بين القوى العالمية، وتحسين التفاعل بين الدول. ومع ذلك فلا بد لحكومتي من أن تعلن عن قلقها الشديد لأن بعض النزاعات الإقليمية التي كانت تبدو على وشك الحل عند حلول الذكرى الخمسين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة ما تزال تستعصى على الحل. إن استمرار الصراعات في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا يقلقنا أشد القلق. ولقد علّمنا التاريخ أن الصراعات، سواء كانت في أفريقيا أو في غيرها، لها عواقب وخيمة لا تقتصر على البلدان المتأثرة بها وحدها، وإنما تمتد إلى جيرانها وإلى المناطق التي تشكل هذه البلدان جزءا منها. ويدرك الليبريون جيدا عواقب الصراع المتطاول، ومن ثم فإننا نحث جميع الأطراف في مختلف الصراعات على البحث عن تسويات لخلافاتهم عن طريق المفاوضات.

"وفي السنوات الأخيرة حدثت عدة تطورات غير مشجعة ظلت تهدد السلم والأمن الدوليين. فها هو النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الشرق الأوسط يغلي بالاتهامات المتبادلة على الرغم من توقيع اتفاق ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وعلى الرغم من محاولات نسف الجهود المبذولة لتهدئة الموقف، فإننا نناشد دول المنطقة التي تتخذ خطوات ملموسة، وكذلك المجتمع الدولي، أن يولوا الاهتمام اللازم لضمان استمرار العملية السلمية.

"وفي منطقتنا دون الإقليمية، ومع سرورنا العظيم واغتباطنا بانتهاء الأزمة الليبرية وتحقيق السلم والاستقرار لشعبنا، فإننا نأسى للحالة الخطيرة التي نشأت مؤخرا في جارتنا سيراليون. إن هذا الوضع يحتاج إلى جهد كبير، ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أن مصلحة ليبريا ومصلحة جيرانها هي في استعادة السلام في أقرب وقت في سيراليون وتحقيق المصالحة بين شعبها.

"وتلتزم ليبريا، باعتبارها عضوا في اللجنة الخماسية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والمعنية بسيراليون، بتحقيق تسوية سلمية عن طريق التفاوض للأزمة في سيراليون. ونعتقد اعتقادا جازما أن من مسؤوليتنا ضمان الأمن والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية.

"وبالرغم من الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها الدول الأفريقية من أجل تحقيق تحول اقتصادي - سياسي، تظل أعمال زعزعة الاستقرار تشكل خطرا على هذه البلدان. لذلك تعمل الدول الأفريقية على تكثيف تعاونها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لانتزاع هذا الاتجاه من جذوره. ونحن نرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الوفاء بأحكام الفصل الثامن من الميثاق والالتزام المتجدد بحل النزاعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم وبناء السلام.

"وفي المجال الاقتصادي أسفرت الجهود الواعية الأخيرة عن تحقيق خطوات إيجابية في طريق إنعاش الاقتصاد العالمي. ويتواصل هذا الاتجاه التقدمي في ظل نمو ضخم في التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية الخاصة. وفي نفس الوقت، فإن البلدان النامية قد أسهمت حتى الآن بـ ٧٠ في المائة من النمو من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفي نصف النمو في التجارة العالمية. ومع ذلك فإن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو آخذة في الاتساع تاركة البلدان النامية متخلفة وسط التقدم الاقتصادي الإيجابي الذي يحدث عموما في العالم. والأهم من ذلك أن المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لسد الفجوة في استنفاذ الموارد قد تراجعت إلى أدنى مستوى لها بالقيمة الحقيقية منذ ٢٣ عاما، مما دفع كثيرا من الدول الفقيرة في العالم إلى الغرق في الديون، وهو ما يجعلها عاجزة تماما عن القيام بأي إصلاحات اقتصادية أو المضي فيها.

"لقد أثر هذا الوضع على معظم البلدان النامية، خاصة منها البلدان الأفريقية التي ما زالت تعاني من شلل اقتصاداتها نتيجة لوطأة الدين الخارجي وتردي معدلات التجارة وتدني التدفقات الاستثمارية والمالية. ونحن نقر بأن التنمية في القارة الأفريقية هي مسؤولية شعبها أساسا، ومع ذلك فإننا نأمل في أن تظل تنمية أفريقيا محل اهتمام المجتمع الدولي. ونثني على الأمين العام لمبادراته المتواصلة من أجل تنمية أفريقيا. كما تستحق حكومة اليابان تقدير أفريقيا لمساعدتها في زيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية مساعدة البلدان الأفريقية في التغلب على الاتجاهات السلبية التي تؤثر على اقتصاداتها.

"وترتبط قضية البيئة ارتباطا وثيقا بقضايا التنمية. فقد ازداد الضغط البشري على البيئة زيادة هائلة مما أسفر عن آثار لم يسبق لها مثيل على البشر. ومع ذلك، ما زال يحدونا الأمل في أن يظل الوعي المتزايد بتدهور البيئة والحاجة إلى عكس مسار هذا الاتجاه من الأولويات في جدول الأعمال العالمي. وفي هذا الصدد، تثني حكومتي على عقد الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمته الأمم المتحدة مؤخرا لاستعراض التقدم في تنفيذ المقررات التي اتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو عام ١٩٩٢.

"ومما يشغل حكومة ليبريا الزيادة المقلقة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وفي إساءة استعمال المخدرات التي حطمت ولا تزال تحطم أرواحا لا حصر لها. ولئن كان هذا التطور المؤسف قد قوض سلامة حكومات عديدة، إلا أننا نثني على الجهود التعاونية بين الحكومات التي اتخذت إجراءات جسورة لتمنع، بل وتستأصل شأفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدام المخدرات. ونرحب باقتراح الأمين العام بدمج شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

"وحكومة ليبريا على استعداد للعمل على نحو وثيق جدا مع المجتمع الدولي بغية إنجاح الحملة الدولية التي تجاهد لتقويض إنتاج المخدرات والاتجار غير

المشروع بها ونحن متأكدون، في هذا الصدد، من أننا، بالعمل في إطار التعاون الدولي، وبما نتحلى به من التزام، سيكتب لنا النجاح في جهودنا لجعل عالمنا مكانا أكثر أمانا لنا ولأطفالنا.

"وبالنسبة لإعادة تشكيل مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نذكر بأننا، بإنشاء هذه المنظمة، قطعنا التزاما على أنفسنا وعلى الأجيال المقبلة أن نحافظ دائما على السلم والأمن في عالمنا. ولنتذكر أن السلام بعيد المنال في عالم تنتهك فيه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الدور الأساسي لمجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدولين، فإن إصلاحه أمر ملح بصفة خاصة. ونلاحظ أنه خلال الدورة الحادية والخمسين ظهر توافق متزايد في الآراء حول إعادة تشكيل المجلس لكفالة أن يصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية. وهذا يشجع على ظهور توازن أكبر بين متطلبات الكفاءة ومتطلبات التوسيع، وكذلك الشفافية في طرق العمل. وفضلا عن ذلك فإن الاستخدام الأمثل لموارد الدول الأعضاء التي يمكنها أن تسهم إسهاما ضخما في عمليات حفظ السلام يضيف نجاحا هائلا إلى سمعة هذه المنظمة.

"ونظرا للآثار بعيدة المدى لقرارات مجلس الأمن ولإجراءاته على السلام العالمي، فإن هناك مطالب مستمرة بتوسيع عضويته لكي تبين التوازن الجغرافي وتضمن التمثيل المنصف. وفضلا عن ذلك، تتمتع خمس دول من أعضاء المجلس الخمسة عشر بحق النقض. ونرى أن حق النقض يتعارض ومبدأ العالمية ويترك مصير عالمنا لا يقرره إلا عدد ضئيل من أعضاء الأمم المتحدة.

"وبالتالي، تضم ليبريا صوتها إلى الدعوة لتوسيع عضوية مجلس الأمن. ونطالب أيضا بأن تعطى أفريقيا مقعدين دائمين في المجلس، بوصفها المنطقة التي تضم أكبر عدد من الأعضاء. وننادي أيضا بإزالة حق النقض.

"وترى ليبريا أنه لا يمكن لأي بلد ولا لأية مؤسسة أن تزدهر إذا قاومت التغيير - والأمم المتحدة ليست استثناء. وفي هذا الصدد، نوافق على قرار الأمين العام بإجراء الإصلاحات في الجوانب الإدارية والتشغيلية للمنظمة. وعلى الرغم من ذلك، نؤيد عملية إصلاح لا تقلل من قدرة الأمم المتحدة على أداء المهام التي كلفها بها الميثاق في مجال التنمية، وبخاصة الوفاء باحتياجات البلدان النامية. ولهذا، فإنه لمما يثلج صدرنا إشارة الأمين العام إلى أن الوفورات الناتجة عن هذه الممارسة ستستخدم لإنشاء حساب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون المقصد الوحيد له تمويل برامج التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونلاحظ أنه سيجري توفير ٢٠٠ مليون دولار للتنمية بحلول عام ٢٠٠٢.

"لقد شغلت مسألة الجزاءات وقتا طويلا واستهلكت طاقة كبيرة هنا طوال سنوات. وليبريا، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول الأفريقية، والدول في جميع أنحاء العالم، شهدت الجزاءات تنجح وتفشل كوسيلة تشجع التغيير. وربما كان أعظم انتصار للجزاءات في جنوب أفريقيا، حيث عزلت الجزاءات الدولية نظام الفصل العنصري وأسهمت في سقوطه في نهاية المطاف.

"ولكن للأسف، كما نعلم، لا تنجح الجزاءات بهذا الشكل دائما. فمرة تلو الأخرى تتمكن الدول التي تفرض عليها الجزاءات التأديبية من التحايل على أوامر هذه الهيئة العالمية. فتحصل على السلع - أو الأسلحة - التي تريدها. والأسوأ من ذلك أن الألم لا يطال زعماء تلك الدول في أغلب الأحيان في حين أنهم الهدف الحقيقي للضغط السياسي والاقتصادي الذي يقصد من الجزاءات أن تفرضه. ومن المحزن أن الأبرياء، وهم ضحايا هذه الأنظمة بالفعل، هم الذين يعانون للغاية. وعند أخذ كل شيء بعين الاعتبار، تشك حكومتنا في الجزاءات كأداة للتغيير. ونرى أن من السهولة بمكان أن تؤدي الجزاءات إلى إلحاق الضرر في نهاية المطاف بالذين صممت لمساعدتهم ما لم تعتمد عالميا وتفرض بصرامة، وتصمم بحرص لتحقيق أهداف سياسية معينة.

"والحرب الأهلية الليبرية كانت، إلى حد كبير، احتجاجا على التجاهل الصارخ لانتهاك حقوق الليبريين. وفي نهاية سبع سنوات من الحرب الأهلية، تحتل الحاجة إلى توطيد السلم أعلى أولوية لدى حكومة بلدي. ومن الأساسي للبقاء الوطني، ولاستدامة ديمقراطيتنا الوليدة أن سياسة المصالحة بعد الحرب تترسخ بثبات في تطوير ثقافة وتقاليد تتماشى مع القواعد الدولية لاحترام حقوق الإنسان الأساسية.

"وتعزيزا لهذا الهدف، شرعت حكومتي في عملية تنشئ بقانون لجنة وطنية لحقوق الإنسان تعمل على نحو مستقل وتحقق في حالات انتهاك حقوق الإنسان وتوثقها وتبلغ عنها. وفضلا عن ذلك أنشئ منصب نائب وزير لحقوق الإنسان داخل وزارة العدل، بمسؤولية محددة تكفل حماية حقوق الإنسان الأساسية.

"ومنذ تولت حكومتنا السلطة في ٢ آب/أغسطس وهي تتخذ الخطوات الفورية والواجبة التي تحمي حقوق الجميع، سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين بالبلد. ويشهد على هذا الالتزام أن بعض ضباط الهجرة فصلوا بعد أن ثبتت إدانتهم بمعاملة بعض من زعموا أنهم أجانب معاملة وحشية. فضلا عن أن محاميا خاصا نجح في توجيه أمر قضائي بمثول وزير العدل والمسؤول عن الهجرة ومدير الشرطة أمام القضاء لاحتجاز عدد من الأجانب أكثر من ٤٨ ساعة دون توجيه اتهام رسمي. وفاز المحامي في القضية وتم الإفراج عن الأجانب.

"ولا شك في أننا نعلم أننا كحكومة، تجرى مراقبتنا بدقة كما لو كنا تحت المجهر، سواء كانت مراقبة داخلية أو خارجية. وبالتالي، فإننا لا ننوي التهاون فيما قطعناه من وعد بالمحافظة على النزاهة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبأن يظل سجلنا خاليا من الفساد. وبوصفنا مرشحين للرئاسة، فإننا أوضحنا تماما أننا عندما نُنتخب لن نتعقب أحدا بغرض الانتقام. وبهذا الخصوص نحن على استعداد لقبول التحدي.

"ونحن نشهد النمو السريع للقرية العالمية من خلال نواحي التقدم في التكنولوجيا والاتصالات والتسامح، مما يشجع أيضا على إرساء السلام والاستقرار العالميين. والواقع أنه عندما اختمرت الفكرة في ذهن المؤسسين البارعين لهذه المنظمة النبيلة، من مؤتمر دمبرتن أوكس إلى مؤتمر يالطه - قبل تصميم الأمم المتحدة - لم يكن العالم على ما هو عليه اليوم. ففي عام ١٩٤٥ كان عدد الدول الأعضاء الأصلية في الأمم المتحدة ٥١ دولة، أما الآن فقد بلغت عضويتها رقما كبيرا هو ١٨٥ دولة، انضمت ٢٨ دولة منها منذ ١٩٩٠، وكانت آخرها بالاو عام ١٩٩٤.

"إن الوجود المتوازي لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين على جانبي مضيق تايوان يشكل لبلدي، وهو عضو مؤسس لهذه المنظمة، إحدى الصعوبات وأحد مصادر الشعور بالإحباط الذي لا يزال سائدا على ساحة السياسة الدولية في أعقاب الحرب الباردة.

"فالإحالة إلى قرار الجمعية العامة، المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، حيث صوت أعضاؤها بقبول عضوية جمهورية الصين الشعبية متجاهلين اقتراحا بحل وسط يقضي باحتفاظ جمهورية الصين بمقعدها في الجمعية العامة، إنما هي تملص في الواقع من مواجهة القضية. وبلدي، الذي أيد دائما مبدأ ضم كل دولة إلى منظومة الأمم المتحدة، يشعر أنه ينبغي إعادة النظر في الاقتراح الذي أشرت إليه توا بغية قبول جمهورية الصين في عضوية الجمعية العامة. فمن الواضح تماما، أن الحقائق العالمية القائمة تجعل من الضروري لنا من الحصافة مراجعة الإجراء الذي اتخذ في عام ١٩٧١. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي الأداة المناسبة لتصحيح العديد من المشاكل التي يبدو أنها مستعصية. ونود أن نضيف إلى هذا أن هذه المنظمة هي أهم محفل دولي لحل الأزمات المعقدة، وأن جميع الدول التي ترغب في المشاركة في الأمم المتحدة ينبغي أن تعطى هذا الحق. ونحن نعتقد بكل قوة أن مشاركة جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين كلتيهما في الأمم المتحدة، إلى أن تتم إعادة توحيدهما، هي مما يساعد على تحقيق الأمن الإقليمي والسلام العالمي.

"من التحديات الرئيسية التي تواجه ليبريا اليوم إعادة إنعاش اقتصادها. وقد أقيم رخاء الاقتصاد الليبري في السابق على التطوير الناجح لموارد البلد الطبيعية الوفيرة وعلى مشاركة القطاع الخاص النشطة، وتمتعنا أيضا بفوائد تجارة ترانزيت نشطة مع جيراننا. وأثناء سنوات سوء إدارة الاقتصاد والحرب الأهلية انهار الاقتصاد وانقطعت سبل العيش بالنسبة للناس العاديين.

"إن إعادة الرخاء إلى البلاد تحد ضخم. ونحن مصممون على أن تصل فوائد هذا الرخاء إلى جميع أبناء شعب ليبريا، لا أن تقتصر على القلة المحظية. وأنا مقتنع أن للقطاع الخاص دورا رئيسيا ينبغي أن

يقوم به. ويجب أن تكون إدارة الاقتصاد شفافة وفعالة من حيث التكاليف، ويجب معالجة عبء الدين الخارجي الذي ورثناه. ووجود علاقة إيجابية مع مؤسسات التمويل الدولية أساسي لبرنامجنا للإعمار. ونحن بحاجة إلى توفير موارد مالية في وقت مبكر بشروط مواتية لبدء برامج الإعمار بعد انتهاء الحرب.

"وستوفر عمليات القطاع الخاص، في صناعة المطاط والأخشاب والتعدين، الوظائف وستكسب عملات أجنبية للبلد. ونحن بحاجة إلى إيجاد مناخ موات للاستثمارات الجديدة. وهذا يعني ضرورة إصلاح النظام المالي وتبسيطه، وضرورة دفع الضرائب إلى الحكومة. وقد نفذت حكومتي بالفعل برنامجا يجعل جباية جميع الإيرادات عملية مركزية تحت إدارة وزارة المالية. ونقوم باستعراض معدل الصرف وممارساتنا النقدية لتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب وتوفير المعلومات لهم عن تكاليف عقد صفقات تجارية.

"يتعين علينا في إدارة الاقتصاد أن نستفيد من الموارد الشحيحة على أفضل وجه. ولا مكان في ليبريا الجديدة لشركات عامة غير فعالة أو لجهاز خدمة مدنية متضخم يستنزف الميزانية. ويجري تشديد جباية الإيرادات والتحكم الصارم بالنفقات، وتستخدم الميزانية بوصفها الأداة الرئيسية للإدارة المالية الحصيفة والمساءلة العامة. ونظرا لأن مواردنا محدودة جدا، فإن هذا يعني أن العديد من المشاريع ذات الأولوية يجب أن تنتظر.

"ويشكل دين ليبريا الخارجي لمؤسسات التمويل الدولية وسائر الدائنين الخارجيين، الذي ورثته من الحكومات السابقة، عبئا كبيرا على حكومتي. ونحن نعتقد أن حجم هذا العبء، مصحوبا بتكلفة إعادة بناء مجتمع ممزق، يقتضي تقديم المجتمع الدولي تنازلات خاصة.

"إن حكومتي عازمة على إدارة المالية العامة وفقا لأعلى المستويات المتوقعة من أية حكومة جيدة. ولكننا لا نستطيع ترسيخ الانتقال من الحرب إلى السلام إلا إذا توفرت على الفور الأموال اللازمة لإدارة الجهاز الحكومي ولبدء برامج إعادة الدمج التي وضعها المانحون بالتشاور مع حكومتنا.

"إنني أقف هنا في هذه القاعة العظيمة وأمام ممثلي الاستقلال الموقرين بوصفي ممثلا لدولة أجرت قبل ٧٥ يوما فقط انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، بل لعلها من أكثر الانتخابات التي جرت في أي مكان في العالم شفافية. إنني أنتسب إلى تراث وطني برز قبل أكثر من قرن ونصب، من الاستعباد والعبودية والعنصرية وتقدم بعد ذلك على طريق الحرية والاستقلال، وقد فقد وطني الفخور، في كفاحه من أجل الحفاظ على سيادته واستقلاله، حوالي نصف أراضيه لقوى خارجية. إنني أتكلم في الحقيقة عن وطن للحرية مر بأكثر من نصيبه من المعاناة السياسية.

"لقد أتينا إليكم لا يحركنا الغضب، لقد خرجنا من ماض ملطخ بمعاناة تسببنا فيها لأنفسنا، وقد لا يكون هذا أفضل مؤهل لنا. ولكن آثار جراحنا تمكننا من أن نتكلم، بشيء من كبح العواطف، عن تجربة خبرناها بأنفسنا تقريبا، كيف تمكنا من البقاء والحفاظ على كرامتنا كدولة وشعب يتمتعان بالسيادة. ونطلب أن تمنحنا الجمعية الاهتمام اللازم، آملين أن يكون في تجربة حل النزاع في ليبريا بمشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال آليتها لحفظ السلام أي فريق الرصد التابع لها الذي ساعد على استعادة السلام والوئام في ليبريا، ما ينير الطريق أمام الأعضاء في معالجة المهام المستقبلية في مجال الصراع الأهلي.

"بكل صراحة، إذا كان هناك أي شيء ذي قيمة يجب أن يقال فهو إننا يجب ألا نظل مرة أخرى بمنأى عن أي شكل من أشكال المحن الإنسانية مهما بدا

عديم المعنى في نظر الدول المسيطرة. ألا يجمل بنا أن ندرك أن دمعة أي إنسان مؤلمة تماما كدمعة أي إنسان آخر، وأن العالم كله توحده نفس المادة المولدة للحياة؟

"لقد جئنا إلى الأمم المتحدة لندافع عن التعاون الدولي. دعونا لا نغمض أعيننا، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، عن الحالات العديدة التي أخفقنا فيها في تحقيق أهدافنا المشتركة. دعونا نحيط علما بالمخاطر ونعمل معا ليتسنى لمنطق العقل أن يسود. إن المشاكل الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية التي يواجهها العالم كبيرة جدا، وليس من حقنا تأخير الحلول أو فتح الباب أمام الصراع وعدم الاستقرار. لقد هيمنت المجابهة الاستراتيجية على أفضل عقول قرننا. ولعل الوقت قد حان لنحول أعيننا إلى أنفسنا وإلى شعوبنا ومجتمعاتنا، لتقييم حالتها واحتياجاتها المعنوية وأزماتها، وأن نحاول إيجاد حلول لها.

"وفي الختام، أود أن أوجه نداء من القلب إلى القلب دون تمييز على أساس عقيدة أو مبدأ أو لون سياسي أو فئة قومية. أود أن ينظر كل منا في عين الآخر وأن نسأل أنفسنا بصدق وصراحة: هل هذا هو العالم الذي يستحقه أولادنا؟ هل سنكون راضين عندما يستدعينا، في المستقبل القريب، صوت التاريخ وأصوات دمائنا ليوم الحساب؟ ولسوف يأتي الحكم على منظومة الأمم المتحدة وعلى المجتمع الدولي بأسره على أساس ردهما على هذين السؤالين الهامين".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠